

ومن بعد عدو الله فاولئك هم الظالمون . يحتمل وجهين مستحلا لها فكيف يقدره ذلك فهو ظاهر في
 ولا يطلق الظلم بغيره الى الكافر لان المستظلم من وجهه لا من كل وجه فلا يدخل تحت المطلق ويحتمل
 تجاوز امر الله تعالى ونبيه عن شتمها فهو ظاهر في نفسه ظلم خلافا لامر وعصيان الرب لا ظلم كغير
 وكان المراد من المطلق المقتدر الله فاقوله وقوله تعالى فاذ طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره . هذه
 الآية رجعت الى الآية الاولى وهي قوله الطلاق فانه اذا طلقها بعد التلويح بغيره فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره . هذه
 تنكح زوجا غيره وقوله فامساك بغيره فاستريح باحسانا لامساك الزوجية والتسريح فموان تنكحها
 حتى ينقض عهدها هو قول اكثر اهل التأويل حتى يكون موافقا لقوله فاذ طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره . هذه
 او فاذ طلقها بغيره وقوله الطلاق فانه اذا طلقها بغيره فاستريح باحسانا هو ذكر الطلاق في ذلك
 لان التسريح الثالث وعلى ذلك جاء الخبر في كل ذلك في حد الاحتمال والاحتمال في حد الاحتمال فانه اذا طلقها من المرد من التسريح هو
 حتى ينقض عهدها كان قد يطلقها اي التلويح في حد الاحتمال فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره . هذه
 الثالثة كان قد يطلقها اي طلاقا ثالثا فلا تحل له من بعد عهدها علم ثم قوله حتى تنكح زوجا
 غيره يحتمل عقدا لنكاح خاصة دون الجماع لان النكاح مضى الى المرأة والقعد لوجوبها كما هو في الرجل
 فاما الجماع فيقوم بالرجل حقيقة والمرأة محبلة وبذلك سعيها المستحب على ما روي عنه في بعض النسخ من الثالثة
 بمجرد عقد النكاح ولا يشترط الاضمانية واما عندنا واما عندنا فالدخول لا بد منه لا يقبل في حقه النكاح
 وبسبب محل الزوج الاول ثم يحتمل ان المراد من قوله حتى تنكح هو الوطء حقيقة النكاح لغة هو الوطء وذكر
 الزوج بغيره بعد العقد وهذا من الاجماع والاختصاص على الكتابية المعينة عن المصريح والجماع ايضا في الزوجين
 لوجوب الاجتماع منهما حقيقة فاما الوطء فمحل الزوج حقيقة ثم ان كان المراد من النكاح في الآية هو العقد والجماع
 مضمر في الآية عرفنا ذلك بالحديث المشهور ومذهبنا من المصنفين انما الحديث فيما روي عن عائشة رضي الله عنها
 ان رافعة القرظ طلق امرأته ثلثا فزوجت بعده عبد الرحمن بن ابي نجيحة الى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يا نبي الله انها كانت تحت رافعة فطلقها اخرت ثلثا بغيره فزوجت بعده عبد الرحمن بن ابي نجيحة
 فانه والله جامعة الامم هذه الهدية فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لعلك تريد ان ترزقني
 رافعة لا هي تدرك مسيلته ويدوق عسيلته وعز ابن عمر واسم ابنه من النبي صلى الله عليه وسلم مثله فانه
 قصة امرأة رافعة فاما المعقول وهو ان الآية في عقوبة الزوج الاول لما اقدمه على الطلاق الثالث كما ذكر
 خروضا عن النكاح آخر ان جرح ذلك ثم العقد نفسه لا يشترطه الطلوع ولا تكرهه ولا يشترطه على
 النكاح ما لو فصل الوطء فدل ان الدخول شرط فيه ليكون زوجا ومساكرا كتابه وخبره لا يملك كراهة التلويح
 انثالث محتملة ادعى لا يحل له بعدها الا بعد دخول الزوج في النكاح فانه اذا طلقها بغيره فاستريح باحسانا
 جواز النكاح بغيره فانه اذا طلقها بغيره فاستريح باحسانا فانه اذا طلقها بغيره فاستريح باحسانا
 الثاني وهو المحلل ليس منه لان الله تعالى قال فلا يحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وجعله الله سببا في
 الحرمة من الزوج الاول فلا يجوز ان يمنع عنه ويكره الاقدام عليه اذ مثل هذا لا يوجب حكم الله تعالى
 وهو كالزوجين المحلل سببا لا اقامة الصلوة ومقتضاها لها ان يجعل لها سببا لها ثم يكون الامتناع عليه
 وينهي عنه وكما تحريره اذ جعلت سببا للدخول في الصلوة لم يجز الشقي عنها وبها قرأ ما ذكره الله تعالى
 فانه قوله عليه لعن الله المحلل والمحلل له اذا تزكيا النكاح منه فانه قيل لم يحل النكاح حتى يصد
 الفراق والطلاق ليس لاحل التحليل في الاول ورفع الحرمة عند الطلاق بقصد الفراق نفسه حرام لان
 النكاح ينجس في الاصل على الكفاية والاداء عليه لتحقيق ما وضع له المقاصد من السكن والتوالد والتعطف
 التحسين وفي الطلاق قال ذلك فاما ما جاء في الطلاق في الجملة لا يعين قطع النكاح ولكن في الوقت الذي يوافق
 النكاح مصلحة بغيره من احوال فلهذا ما لم يحدد من اللعن ودليله قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله لا يحب
 كل ذواق صلاتي والله اعلم واما الحق في لعن المحلل له وهو الزوج الاول فيحتمل وجهين انه سبب مباشر في الزوج
 الثاني هذا النكاح لم يصد الفراق لا لابقاءه وتحقيق ما وضع له النكاح والسبب مشترك مع المباشرة في الامتناع
 الثواب في السبب العصية والطاعة والثاني الحق في لعن المباشرة ما ينقض الى ان ينقضه الطلوع
 وتكرهه من عودها اليه وبعده منها بغيره فانها اذا استتاع بها وهي الطلقات الثلاث اذ لا لها الموضع
 في هذا يكون اللعن كراهة الطلقات الثلاث والله اعلم ويحتمل ان كراهة كانت في الجاهلية يرون التحليل
 بمنزلة عقدا لنكاح فلهذا تحل نفسها للرجل من غير سبب وكانا في الجاهلية طلاقا كما كانت في الجاهلية
 لذلك المحلل والمحلل له ليس جروا فاما ان يضرب الى الزوج الثاني فلهذا ما لم يلفظ انه وجب مثل هذا في زمن

النبي صلى الله عليه وسلم الا في حق امرأة رافعة وانكر النبي صلى الله عليه وسلم على عبد الرحمن والشيا لا خير
 منه باللعن واللعن ما لم يصرفه شيئا ويصير عادله ولا انصرف الى ما ذكرنا **وقوله** فاذ طلقها
 فلا جناح عليهما ان يتراجعا ان طلقا ان يقبل احدو الله . يعني اذ طلقها الزوج لا خير فلا جناح على الزوج
 والمطلقة الثلاث ان يتراجعا بعد النكاح وهذا يخرج على التخصيص وانما طلق ذلك الطلاق الثالث بغيرها
 عليه وبينها منه كما تحرر عليه هو بائع الحريم من المصاهرة والارضاع فاحضر وجعل بالباينة التراجع وهو النكاح
 بعد وقوع الحرمة على ان هذه الحرمة ليست كغيرها من الحرمة التي لا ترفع بابل فلو ترفع بائنة الزوج انما ترفع
 وترخيصا على الناس والله اعلم وفي لفظه التراجع دليل على وجود عقد بغيره لان التراجع فعل يقوم
 باثنين بخلاف قوله وقوله لعن الله من طلق فانه اذا طلق الزوج فلهذا فانه يفرق بينه وبين ذلك على المراد
 بالرد الرجعة دون النكاح والنعكاح يقوم باثنين لو ريد بالرد النكاح لا ينفك عنها كما ان الرجعة بعد ما
 الزوج الثالث اليها بقوله فلا جناح عليهما ان يتراجعا والله اعلم وفيه دلالة على ان النكاح بغيره هو طلاق
 التراجع الى الرجل وامرأة دون الاولى **وقوله** ولا طلاق للنساء فليمن اجلهن فاستريح بهن من بعد
 سرحهن معروف . ومعناه فاذ طلق الرجل فليمن اجلهن اي انفسهن عذبن لان الاجل المذكور هو الفروع والزوج
 انفسها وها ولا رجعة بعد انفسها العدة فدل ان المراد من المصاهرة وهو قوله يا ايها الذين آمنوا اذا طلقتم
 النساء فطلقوهن من بعد من اذن الله الطلاق وقارنتم ان يطلقن فطلقوهن العدة وكقوله فاذ طلقتم
 فاستعد بالله ومعناه فاذ طلقتم المرأة العدة فاستعد بالله وهذا مثله وقد عبر الله تعالى العدة بالرجل
 في مواضع من الكتاب قال الله تعالى في اية اخرى فاذ طلق الرجل فليمن اجلهن فاستريح بهن من بعد
 العدة وقالوا اذا طلقوا فاذ طلقتم النساء فليمن اجلهن فلا تفضلوهن وقالوا انتم موافقون النكاح حتى يبلغ
 الكتاب اجله وقوله فاستريح بهن من بعد من اذن الله الطلاق وقارنتم ان يطلقن فطلقوهن العدة وكقوله فاذ طلقتم
 واللعن بمجاهد وقاداة وقوله فاستريح بهن من بعد من اذن الله الطلاق وقارنتم ان يطلقن فطلقوهن العدة وكقوله فاذ طلقتم
 اي ان اذن الله فاستريح بهن من بعد من اذن الله الطلاق وقارنتم ان يطلقن فطلقوهن العدة وكقوله فاذ طلقتم
 وان عت كما على ما كان في الجاهلية من رعاية الحقوق ومحافظة الحدود ولا تخاف ان لا يقصد بطل العدة
 على ما ذكر في العدة عن ابيهم وسقروا والحسن والحسين والحسين وقاداة وهو ان يطلقها ويرد عليها حتى اذن الله
 انفسها العدة براجعها ثم يفعل مثل ذلك حتى يتيسر استريح حتى قيل ان يحل الرجل فليمن اجلهن فاستريح بهن من بعد
 بالتسريح على وجه يكون مبررا وقابل لا يقصد بهما استريحها استريحها العدة عليها بالرجعة وقد عقب ذلك
 وقوله ولا تنكح من بعد حتى تنكح زوجا غيره . ويحتمل ان يكون التسريح بالمعروف هو ان تنكحها العدة ثم
 ذكر في هذه الآية الاصل بالعرف وقد ذكر قبل هذا وهو قوله فاذ طلقها بغيره فاستريح باحسانا ولما ذكرنا
 في الامساك بالمعروف بقاءها على ما كان من الملك والامساك بمعروفها المستحقة بالنكاح والرد في طلاقها
 لا بعد الخروج من الملك فيكون هذا تناقضا من حيث الظاهر فيقول بعض اهل العلم يقولون انه منسكبا على
 الملك الاول ويرد لها من الحرمة الى المحلل لان من هذه هي الطلاق بوجوب الحرمة ولا يخرجها من ملك وهذا
 جائز في الجاهلية على وجهها وهي بعد ملكه كذا انصرف الى كراهة التمسك واذ كان كذلك فاما الامساك
 على الملك الاول والرد من الحرمة الى المحلل فلا يكون مناقضة بين الاثنين وهو قول اهل المدينة واما عندنا
 فالملك قائم والمحل قائم الا انه انعقد بسبب الزوال عند انفسها العدة وهو الطلاق والرجعة تد الطلاق
 ونفسه في حق الحكم عند انفسها العدة اعني منعته عن ان يصير شيئا عند انفسها العدة في جود الملك
 فاذ الملك طلاقا رجعي لا رجعة ونفسه من هو مخير بين ان يرد حكم السبب وينه بالرجعة وبين
 ان يختار حكمه عند وجود شرطه وهو انفسها العدة لان الرجعة من الرجوع وكذا الرد كان كذا والامساك
 سواء في هذا فانه لا يتصور ان امساك على ما كان قبل الطلاق لا يصد العدة والطلاق ورد العدة ومنعها
 كونه امساك على ما كان قبل الطلاق فاما ان يرد بالامساك الا بقاء نفسه فاذ الملك باق وابقا الباقي
 كيف يكون ولكن الرجعة هو الامساك بالمعروف وهو الامساك على ما كان قبل الطلاق ولا فائدة على بقاء
 حقوق النكاح وذلك لا يكون الا بعد رد حكم الطلاق وذلك بالرجعة شرعا والله اعلم بطل عليه انه
 قال ولا تنكح من بعد حتى تنكح زوجا غيره ولا تنكح من بعد حتى تنكح زوجا غيره ولا تنكح من بعد حتى تنكح زوجا غيره
 فثبت انه امر واذ ذلك وهو ما ذكرنا من الرجعة وهذه الآية تدل على ان لا يملك العدة فانه قال ولا تنكح
 من بعد حتى تنكح زوجا غيره ولا تنكح من بعد حتى تنكح زوجا غيره ولا تنكح من بعد حتى تنكح زوجا غيره
 وعلى ذلك قلنا في قوله ومن لم يستطع منكم طولا انما اذن بالنكاح في حال عدم طول الحرمة في حق الامنة والاذ

من آتية وقوله تعالى **وَاللَّهُ يَكُونُ حَكِيمًا** والله يعلم وانتم لا تعلمون **يَحْتَمِلُ** فانه لا تعلمون من حيث كل واحد منهما صاحبه ويجعل
فانه يعلم فيم صلاحكم فانه لا تعلمون ذلك وقوله تعالى **وَاللَّهُ يَكُونُ حَكِيمًا** والله يعلم وانتم لا تعلمون من حيث كل واحد منهما صاحبه ويجعل
الحكمة لا تعلم من حيث كل واحد منهما صاحبه ويجعل فانه لا تعلمون ذلك وقوله تعالى **وَاللَّهُ يَكُونُ حَكِيمًا** والله يعلم وانتم لا تعلمون من حيث كل واحد منهما صاحبه ويجعل
ثم اختلاف في تأويل الآية قال بعضهم المراد من الآية قالوا لاداء المطلقات برضعا ولا دهن وهو كقولهم تعالى
فان ارضعن لكم فانه من اجورهن ذكر الاخرى قال في هذه الرزق والكسوة بقوله وعلى المولود له رزقهن وب
كسوتهن الآية وهو واحد قال آخرون والاولاد برضعن ولا دهن هي المنكحات وقوله فان ارضعن لكم فانه
اجورهن المراد من المطلقات دليل ذلك ذكر الاخرى في هذه الآية وذكر الرزق والكسوة في الاخرى فاذ المنكحة
اذ استوجرت على الرضاع ولدها منه لم يستوجب الاخر ويستوجب على الرزق والكسوة لاداءتها
من الامور فذلك هذا على ان ذكر الاخرى في المطلقات وذكر الرزق والكسوة في المنكحات فاذ قيل ما فائدة
ذكر الرزق والكسوة في المنكحات في حال الرضاع وقد يستوجب الملة ذلك في غير حال الرضاع فليدنا والله
اعلم لانها تحتاج الى افضل طعام وفضل كسوة لكان الرضاع لا يحل لها ان تظفر لكان الرضاع لزيادة
حاجة الى الطعام بسبب الرزق فثبت انها افضل حاجة في حال الرضاع مما يقع لها ذلك في غيره
الرضاع يخرج ذلك الكسوة والرزق لذلك الفضل في الزيادة والله اعلم ذلك الآية على ان الرزق والرغز
وانه ليس للابا ان يرضعها اذا ارضعته لان الله تعالى قال والاولاد برضعن ولا دهن وهو كقولهم تعالى
كانت صفتها الخ كقوله والمطلقات برضعن بانفسهن ولا خلاف ان هذا ليس من الرضاع على
الام شات اباب من فساد ذلك بقوله فان ارضعن لكم فانه من اجورهن فذلك في غير حال الرضاع
فاذا اختارت الرضاع يكون الحق لها على ما هو الاصل في الحديث بين الشئ من اذا اختار احداهما فقلنا
انه قال وانما سرتهم فترضع له اخرى فعمل الرزق حق استصناع عنها بشرط ان تعاسر الام والله اعلم
وقوله تعالى **وَاللَّهُ يَكُونُ حَكِيمًا** فانه لا تعلمون ذلك وقوله تعالى **وَاللَّهُ يَكُونُ حَكِيمًا** والله يعلم وانتم لا تعلمون من حيث كل واحد منهما صاحبه ويجعل
بعد ذلك هذه الآية وقالوا ان الله تعالى يرضع الرضاع ولا دهن بعد تمام الرضاع فلا يجوز ان يكون
الرضاع بعد معتبرا شرعا في حق الكلام الا ان بالحنيفة يقول مدة الرضاع في حق الخمر جواز ولا يصح
فاما في حق وجوب الرضاع الاب جواز في حق الام المطلقة اذا طلقت الاخر بعد الحول ولا يصح
بلاجر لم يجز الرزق على اجر الرضاع فاما زاد على الحولين بخلاف الحولين واما الآية فليس على اجعل
الحولين شرط لان ما في حق شؤن الحرمة بالرضاع لوجوه واحد ما انه قال من ارضعته الرضاعة فله العمل
الزيادة والفضيلان على الحولين لم يكن لقوله ان زاد معنى فيكون الحولان مدة الرضاع في حق من اراد تمام
في انقص من الحولين وان يرضع بعد الرضاع في حق من لم يرضع تمام الرضاع وبه نقول قال الثاني ان الزيادة
والقدرة ربما تذكران على ارادة وقدره في الحقيقة ولكن على ارادة حقيقة الفعل لقوله فانه من اراد
الحج فليفعل كذا واستطاع ان يفعل كذا فليفعل ليس ذلك على ارادة العدة ولا ارادة طاعة المالك
الفعل الزيادة وقدره مضاعف الى من فعل كذا فليفعل كذا فكذلك ههنا ولذلك لا يرد ليس في حقيقة
الارادة ولكن يذكر ذلك لما لا يكره الفعل لا القدرة وازادة والله اعلم وصار بعد الآية قالوا لاداء
يرضعون ولا دهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة والامسند لان ما ذكره جعل في تمام
الرضاعة والاهل ان كل من قد على تمام الرضاعة لا يمنع من احتمال الزيادة والفضيلان ذلك قوله
من اراد ان يعرفه فقد تم حجة وقال اذا قلت هذا ففعلت هذا فقد تمت حجة ذلك وهذا لا يمنع ان
الفرض عليها على ان الآية ليست في حق الحرمة فان الحولين ليس بشرط لثبوت الحرمة بالرضاع بل يثبت
بالرضاع فاما دون الحولين في الكلام في حق الحرمة ووصف الحولين بالكمال في الرضاع لا ينبغي بالحرمة التا
بعد الاتي في ان قوله كسوة وصفت الحج بالتمام عند الوقوف بعرفة ووصف الصلوة بالتمام عند الوقوف
قد اراد الله وقدم ذلك حرمة الحج والصلوة باقية فهذا مثله يؤكد ما قلنا انه لا يجوز الحولين من ان يرضع
بالاه هلكة فقد ينقص عن الحولين من حيث الايام وان يقدد بالايام فيراد على المعروف من الوقت وقد ذكر
الحولين مطلقا لان ما يحتمل الزيادة والفضيلان على الحولين فاذ ذلك ليس بشرط لان ما ايضا فقد
روى عن ابن عباس في تأويل قوله وحمله وفضله ثلثون شهرا وقوله وفضله في تمامين فحصل مجموع الآية
الحال ستة اشهر ثم لم يتبع الزيادة على مدة الحمل كذلك ذكر الحولين في الرضاع لا يمنع جواز الزيادة عليها
على ان الآية في قدر ما يلزم الزوج من اجرة الرضاع وحق الملة في الرضاع وحق الصغير ايضا في الرضاع
وبه نقول بعد الحولين لا يلزم الزوج من اجر الرضاع شئ ونبي في حق الصغير في حق الحرمة في الرضاع

فلا يكون حجة على ابي حنيفة على ان قوله وحمله وفضله ثلثون شهرا يحتمل ما قاله ابن عباس ان المراد بالحمل
هو الحمل بالصلح والفضله هو الفضل فيكون مدة الرضاع ستين شهرا ونفت عن الثلثين شهرا مدة
الحمل وهي ستة اشهر ويحتمل ان يراد بالحمل هو الحمل بالابن فيضرب الثلثون مدة الرضاع والاولاد بالاكف جميعا
لان في الثلثين وما دونه يحتمل بالاكف خالبا فحين الآية دليل على افعلة الرضاع ثلثون شهرا ونفت عن الثلثين
من النصين فقلنا بالحرمة احتسابا ولا وجوب لاجر مع الشك في حقوقها لاجل ما يحتمل فيها الاحتساب والله اعلم
وايضاً لا يجزى دليل على ان ذكر الحولين ليس على الشرط والزوج فان المرأة قد ولد في الرد الشديد والحمل الشديد
فاذا تمت للخصي شئنان لم يجز ان يرضعها لان ذلك يخاف منه التلف عليه لما يعود بعينه من الطعام
ويحال ان يرضع المرأة بالرضاع ويحرم عليها الرضاع في وقت واحد وذلك ان الرضاع بعد الحولين يكون رضاعا
فاستحسن ابي حنيفة ايها بعد الحولين لستة اشهر اذ على هذا الحالين تدور السنة والله اعلم فان
دور في حديث جابر ان ابا النبي صلى الله عليه وسلم انما قال لا رضاع بعد الحولين قبل الشهر ورضع لا رضاع
بعد فضل النجاشي ان يكون هذا هو اصل الحديث فان من ذكر الحولين جملة على الخصي عنده ولو ثبت هذا اللفظ
العمل ان يراد الرضاع على الاب بعد الحولين على نحو ما قيل في قوله حولين كاملين لمن اراد الرضاعة وقد يقدد
ذكره والله اعلم وقوله تعالى **وَاللَّهُ يَكُونُ حَكِيمًا** فانه لا تعلمون ذلك وقوله تعالى **وَاللَّهُ يَكُونُ حَكِيمًا** والله يعلم وانتم لا تعلمون من حيث كل واحد منهما صاحبه ويجعل
صلا في المطلقة وقيل ان في المنكحة وقد دللنا على انه في المنكحة وفي الآية دليل على ان الرضاع على
الاب فانه قال وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وكذا في قوله وان تعاسرتم فترضع له اخرى
فذلك ان الرضاع على الاب وكذا قوله ان اراد ان يتم الرضاعة وقوله ان استتمها بالبرء فان اراد ان يرضع
ابا الاجر فثبت ان حق على الوالد وفي الآية دلالة استتجار الظير والكسوة والطعام لها في الكسوة لا
يجوز الا باتمام جنس الشايب في الطعام يجوز كيفما كان ما كان كذلك لان الظير لا يكتفى بسوا الا
وتعظم طعامهم فلا يرد في الكسوة من اعلا رحت هذا لا يجوز ان يكون كسوة واحدة لها والاهل ويعود في
الطعام ذلك فكان الكسوة مجزولة تجري فيها المنة بحد لا في الطعام عادة والله اعلم وان الكسوة ليست في
غاية تعرف فاجتهد في كمالها في حق من قرب المعرفة والعلم واما الطعام فهو وغاية عند الناس متعارفة
لا متفاضلة عند من لا يملك حازن هذا ولم يجز ان يعلم الجنس فاذ اعلم الجنس فحينئذ ينصرون غدهم لفظا
والله اعلم والذي يدل على جواز استتجار الظير قوله وعلى الوارث مثل ذلك والله اعلم على الوارث مثل
ما على المولود له ولا شك ان ما يجب على الوارث بعد موت الاب ذكر الكسوة والرزق في الرضاع في الرزق
انما على الاب في النكاح حاله الحي فذلك ان ذلك حازن والله اعلم وقوله **وَاللَّهُ يَكُونُ حَكِيمًا** فانه لا تعلمون ذلك وقوله تعالى **وَاللَّهُ يَكُونُ حَكِيمًا** والله يعلم وانتم لا تعلمون من حيث كل واحد منهما صاحبه ويجعل
قال في قوله **وَاللَّهُ يَكُونُ حَكِيمًا** فانه لا تعلمون ذلك وقوله تعالى **وَاللَّهُ يَكُونُ حَكِيمًا** والله يعلم وانتم لا تعلمون من حيث كل واحد منهما صاحبه ويجعل
فيصير قد يرضع لا يكلف نفس الا ما كلف فانما وهذا لا يكون وقال في قوله **وَاللَّهُ يَكُونُ حَكِيمًا** فانه لا تعلمون ذلك وقوله تعالى **وَاللَّهُ يَكُونُ حَكِيمًا** والله يعلم وانتم لا تعلمون من حيث كل واحد منهما صاحبه ويجعل
استنبه ومنه لا يكلف الزوج بالاتفاق عليها والكسوة لها اما يحتمل ملكه وان كانت ملكها الفضل
على ما يحتمل ملكه فان النفقة انما يرضع بقدر طاقته الرزق وهو كونه لا يكلف لنفسه انما اناها
سكبحول الله بعد عشر سنين وقوله تعالى **وَاللَّهُ يَكُونُ حَكِيمًا** فانه لا تعلمون ذلك وقوله تعالى **وَاللَّهُ يَكُونُ حَكِيمًا** والله يعلم وانتم لا تعلمون من حيث كل واحد منهما صاحبه ويجعل
نضار في الثاني بمن لا نضار والاول يحتمل وجهين احدهما ان نضار يكون هيا الرزق والاضار
رغبتها بانواع الرزق منها وهي رزقها وارضاعها فانها الحق بالارضاع اذا كانت ترضع بغير شئ
او قيل ما ترضع غيرها وهو كقوله تعالى فان ارضعن لكم فانه من اجورهن جعلها اول الرضاعة ثم قال
وان تعاسرتم فترضع له اخرى فلم يستطع حقه من الرضاع الا عند العاسر وكذا اذا كانت لا تريد
الرضاعة ولكن تريد امساك فانه لا يرضع الوالد منها ولكن يرضع بان يحصل الظير عند الحق برضعه
في بيته هو قول اصحابنا والثاني ولا يرضعها الزوج بترك الاتفاق عليها واما الثاني لا يرضعها
للزوجة عن الخاق الصر بان الزوج انما بان تروا ولد عليه بعد طهرها وانها ولا ترضع فيضرب الزوج بذلك
تمام الحق الصر وولد به واما ان يحمله فضل النفقة عليه وملكه لا يحتمل ذلك بل يجب بان يحمله
ملكه وقوله تعالى **وَاللَّهُ يَكُونُ حَكِيمًا** فانه لا تعلمون ذلك وقوله تعالى **وَاللَّهُ يَكُونُ حَكِيمًا** والله يعلم وانتم لا تعلمون من حيث كل واحد منهما صاحبه ويجعل
عليه جبره والمولود له هو الولد الذي يحتمل وجهين ايضا لا نضار والاول الذي يرضعها من الرزق وانها
بولد ما وهي ان تنزع من يدها ويحتمل لا نضار والاول الذي يرضعها من جبرها هي الملة ان لا يجوز الصر بسبب الولد
والنضارة من جبرها لا يكون من النفقة وغيرها اما في النفقة وهي ان يطلب فوق حقها ما لا يطيق
غير النفقة ان تنفع روي الولد الكمال ما به وان يخرج من يده وهو لا يعلم به فيكون مضارة له وبه وان روي

وقوله تعالى والذين يؤمنون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً * الترتيب بالشئ
هو الانتظار رب قال الله تعالى فتربصن بهن حتى ينقض ما فيها من نجاسة فتربصن بهن أربعين يوماً فتربصن بهن
بعبارة ينظر فامرهما الله تعالى بان يتربصن بنفسهما هذه المدة على الاذواج الا ترى ان عاقبة بقوله فاذا بلغن اجلهن
فلنصلح عليكم فاما انفسهن على اهل التاويل بان هذه الآية ناسخة لقوله تعالى والذين يؤمنون منكم
ويذرون أزواجاً وصية لا رجعة متاعاً الى الخول غير اخراج حواشي هذه المتوفى عليها وجها كما نتسبته
بمنه الآية وروى عن امرجينة وامرسة ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني توفى وصفاً
روحيه وقد اشتكت عيني انا نكحها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تربيها وتلكا انما هي اربعة اشهر وعشراً
وقد كانت احداً من تربيها لغيره على رأس الخول فثبت ان كاذباً لم تقدم على الشئ في نفسه وان كانت هذه
مقدمة في الذكر ذلك متأخرة لكن هذه مقدمة في الترتيب وهذه الشهادة متأخرة لان نظام الترتيب والكتابة
ليس هو على نظام الترتيب ورتبته وقال آخر فان هذه الآية فيها نسخة لذلك في حق العدة لان الاحتداد
الذي يجب الاذن وهو اربعة اشهر وعشراً ما انما الزيادة على ذلك بطريق الوصية من الاذواج كانوا يوصون اربعة
بان لا يخرجوهن من بيت الزوج حتى لا ينفقوا عليهن ما كرهن من نفقتهن فصار ذلك الوصية منسوخة
بقوله صلى الله عليه وسلم انما هي اربعة اشهر وعشراً على كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث فتركن ما زاد من اربعة اشهر وعشراً
انه قال متاعاً الى الخول غير اخراج ثم قال فان خرجن فلا جناح عليكم فيما كنتم في أنفسكم من النكاح من قبل
لم يكن سبباً لما ان الخرج منهن رد الوصية وامتناع من القبول والله اعلم ثم قيل انما حددت هذه الوفاة اربعة
اشهر وعشراً وانما علم ان اولئك يكون اربعين يوماً نظفة واربعين يوماً علقه واربعين يوماً مضغنة
ثم ينفخ فيه الروح في الشرفاذا كان ما ذكرنا امرت امرت بغيره بغيره اربعة اشهر وعشراً البين الجدل ان كان بها
فان قيل اليس لهذا المعنى وهو بين الجدل هذه المدة لا يختلف بين الامة والحكم لم يجعل هذه الامة اربعة اشهر
وعشراً قبل ان يقدرا العدة باربعة اشهر وعشراً بغيره معلول بهن للمنفعة قبل ان يباح الامانة والاصل
لرخصته لاجل ما فيه رقا للولد واكتساباً للذلة والناية وانما يخطط له فيه لقضاء الشهوة والقامة
امور البتة فلم يكن ما ذكرنا موجوداً بطريق الاغلب فلم يقدرا العدة في حقها بما يقدر في حق الحر بل يتحقق
المنفعة والامانة في الاصل حتى اخذت الحرة والحقوق الى اتخاذ الحر اربعة اشهر فذلك الى الامانة ياخذن نصف ما
الحر اربعة اشهر فلهن هذه الامة خاصة في حق الحر اربعة اشهر فذلك الى الامانة ياخذن نصف ما
والخمس ايام ونصف عدة الحرة باجماع السلف ولان الحر اربعة اشهر والنكاح وصية يجرى ولا يحكم على
والخطاها بما يخرج المتعارفين فيكون الامة يحكم بغيره في الحر اربعة اشهر وقد حكمي عن الامة ان الامة قامة
في الحرة والامة فيكون عدة الامة اربعة اشهر وعشراً ولذلك يقولون في عدة الامة في الطلاق انها اثنتان
وهي قول خارج عن اقول السلف وكذلك الحال في الحديث المشهور بطلان الامة ثنتان وهذا هو المختار
حينئذ قلنا بالقبول واستعملوه في تضييق عدة الامة فهو في غير المتأخرات الموجب لعدم كون
مردود ولا خلاف بين اهل العلم ايضا ان هذه الامة خاصة في غير الحامل واختلاف في غير الحامل المتحقق
زوجها على اقل الثلث خفاً على واحد من الزوجين في اربعة اشهر فاما بعد ما قيل انما كان اربعة اشهر فليس
به وقال عمر وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وابو هريرة في آخرها اربعة اشهر فليس
وان كان زوجها على الشرع وبهذا اخذنا ما روى الحسن بن احمد عن ابن ابي عمير وتطهر من نفاسها فلا يجوز لها
ان تنزوج وهي ترى الدم ذهب على رضى الله عنه الى ان الاحتداد يوضع الحمل انما يكون في الطلاق بقوله ولا
الاحمال اجلهن ان يرضعن حملهن ولم يذكر في الوفاة وانما ذكر في الوفاة المشهور فيحمل ان يكون في الوفاة
لذلك في الطلاق ولا يكون العدة بالشهور بل يوضع الحمل ويحمل ان يكون حكم الوفاة مثل حكم الطلاق
فامرهما بعد الاجل باجتماعهما على احدى الاليتين ترجيح الشهور والاخرى يقتضي نقصان العدة في
الحمل فيجب الجمع بين الاليتين في اثبات حكمها المتوفى عليها وجها وجعل نقصانها عندها باخر الاجل
من وضع الحمل ويضحي الشهور عملاً بالآيتين بعدد الحمل وذبح بن مسعود الى ان تخرج هذه الامة سبق
في نسخ الشهور بوضع الحمل فانه روى عنه انه قال من شأنا بآهله ان قوله ولا الاحمال اجلهن ترك
بعد قول اربعة اشهر وعشراً ولما ذكرنا من الحكمة في تقدير اربعة اشهر وعشراً ان ثبت ما روى ان يكون اربعين
يوماً نظفة والحديث يقتضي انها اذا ولدت لاقول من هذه المدة تنقضي العدة ليرة فراخ الرحم والله اعلم وروى
عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قلت يا رسول الله اني نكحت امرأة فخرجت مني فوجدت في بطنها
انها في المطلقة او المتوفى عنها فقال عليه السلام فيها ما يجبها وقد روت او سلم ان سبعة بنت الحرة

وضعت بعد وفاة زوجها بضع وعشرين ليلة فامرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بان تنزوج وروى ايضا
عن ابي النضر ان ابن عمر كان سبعة بنت الحرة وضعت بعد وفاة زوجها بضع وعشرين ليلة فامرهما رسول الله
صلى الله عليه وسلم بان تنزوج وهذا حديث صحيح وقد روى عن طريق صحيح لا مسأله لا من ذلك المد والصفة
ثم اختلفوا في صفة المتوفى عنها فقال ابن عباس وجابر بن عبد الله نفقتها على نفسها حامل كانت
او غير حامل وهو قول الحسن وسعيد بن المسيب وخطاه وبعينه يرد فيسده اخذنا ما بنا ان سكن لها
ولا نفقة في مال الميت حامل كانت او غير حامل وروى عن علي بن عبد الله بن مسعود انها قاله الحامل اذا ماتت
عنها زوجها نفقتها في جميع المال اربعة اشهر وعشراً وقال ابن عباس نفقتها على نفسها وان كانت حاملاً
ولها السكنى ان كانت اذ نزل الزوج وهي احق بسكنى ما خلق نفقتها عنها فان كان على الزوج دين للشركة ولا
فوق قال لها السكنى والنفقة فقول لا نفقة ولا سكنى ثم المتوفى عنها زوجها عليها الاحتداد في العدة
من اجتناباً لرزية والطيب كذلك روى عن جماعة من الصحابة منهم عائشة وامرسة وان عمرو بن وهب
السلف وقامة فقها الامامية واصل ما روى عن الحديث المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الاصل
للمرء من بقاءه ولو لم يزل حتى ان يحد على ميتة فوق ثلث ايام اهل الزوج اربعة اشهر وعشراً فان قيل اليس هذا
وجب على المطلقة والخبر بانها في الموت قبل الحيض المودد ولكن لا يقين الموت ولكن في الموت بعد
صفت النعمة والدين فان الزوج سبب صحتها وعفافها وذلك في الطلاق كونه الموت لا ترى ان
لا يجب ذلك في موتها بقاء الموت ولذا هذا ان لا يجب الموت ولكن نفقة النعمة في الدين ولهذا
قال عليه السلام المرأة مفتاح الجنة فامرته باظهار الحزن على ما فاتها من النعمة وترك الرزية والتسرف
الدخول بالمرأة وعدم الدخول سنة في الموت في وجوب العدة والمعداها والحرز في نفقة فاما
المطلقة قبل الدخول بها لم ينع ذلك لان العدة لم يزلها فينفق عليها النعمة لها ان تنكح في الحال انكثت
نفقة فاما بعد ما روي ان ماتت عن امرأة يزلها اربعة اشهر وعشراً لاظهار الحزن لغير نفقة النكاح وقوله
تلك فلا جناح عليكم فيما كنتم في أنفسكم من النكاح من قبل ان ينفقوا عليكم ولا اثم فيهما فليس في ذلك
بعدا نفقتهما العدة وقيل المعروف وصية من أنفسهن في الكفاة بهن منهن وقد ذكرنا هذا فيما تقدم
والله اعلم وقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما كنتم في أنفسكم من النكاح من قبل ان ينفقوا عليكم من نفقتهم
الصفة فيها دلالة في الكلام من غير قصر مما اذا تقرر في نفقة هو بضمين الكلام من الدلالة على المشي من غير
علم ما ذكر في الخبر فاطمة بنت قيس لما استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها اذا انقضت
عدتك فادنيني فاستأذنته في رجلين كانا خطيباها فقالا عليه السلام لها اما فلان فانه لا يرفع العصا
عن حاقية واما فلان فانه صلياً لكسي لم يزلها باسامة بن زيد فكان فادنيني كما في خطا الى ان اشار
الى اسامة بن زيد فصرخ به ومن يربها من ان قال الترضي بالخطبة ان يقول لها اريد ان تنزوج امرأة مني
فامرهما من لها بالقبول وقال الحسن هو ان يقول انك لم يزلها بالخطبة والاربع وقال بعضهم هو ان
يقول لها في العدة انك على الحرية وانك فيك لاربعين اربعة اشهر فاما فيك خيرا وخيرا من قولها
خطا ان يقول انك حرة وانك فيك لاربعين اربعة اشهر فاما فيك خيرا وخيرا من قولها
الا ان تقول لها لا تعرفوا ان يقول انك فيك لاربعين اربعة اشهر فاما فيك خيرا وخيرا من قولها
انك حرة وانك فيك لاربعين اربعة اشهر فاما فيك خيرا وخيرا من قولها
امرأة اجنبت لنكاحها الحلال فاما المباح وهو الترضي وهو ان تكلم بكلام يدل على رغبته فيها ولا يحلها
بصرح بقوله في الآية دلالة ان لا بأس للمتوفى عنها زوجها بالخروج بالثهار فاما ما روى عن الترضي من رجل
لا ياتها من لها فخير من لها ولكن المرأة قد يخرج من من لها فيكون في مكانا لا احتمال الترضي فعند ذلك
يقول لها ما ذكرنا وعلى ذلك جلدنا لا نأمر وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امرأة ماتت زوجها قال
فاستأذنته الاكحال ولم يأتها بخبرها مني عن الخروج ولما روى عن عمر بن مسعود بالاذن لمن الخروج
والد وعمر البينة في غير من لها ولا بأس للمتوفى عنها زوجها من نفقتها على نفسها فانه بد لها من الخروج
فاما المطلقة فلا يحل لها الخروج لا تلي ولا تها ولا نفقتها على زوجها فالزوج هو الذي يجرى من نفقتها
وتريح عليها ذلك افترا فان الله اعلم ثم الترضي لا يجوز في المطلقة لوجهين احدهما ما ذكرنا من لا يساح
للمطلقة الخروج من من لها الاصل فلا يتكمن من الترضي لها على وجه لا يقف عليه الترضي ولا يظهر بذلك
بالحضور الى بيت زوجها لجمع فاما المتوفى عنها زوجها فاما ما روى عن الترضي من زوجها لا ينفق
عليها سواها فلذلك في قولنا في ان ترضي المطلقة اكساب عداوة وبعضها ما بين زوجها

[illegible]

حكمة الآية لأن عمله وللطاعات متاعا مما يقصده في ما يقع عليه لاسم ويجعل ما قاله وهو المنفعة التي في الطلاق
 قبل الدخول في نكاح لاسمية فيه فلا يكون وجهه مع احتمال بل يجب الحمل على ما قلنا لأن الطلاق سبب لاسقاط
 الحقوق في الجملة فلا يجوز أن يكون سببا لاليجاب بشئ غير واجب استقي بعدا لطلاق ولو كان انقضاء العدة في
 الحمل عليه ولا يقال إلا أنه متعلق قالوا للطاعات متاع يقصده لاجبا بالطلاق ولا يقع على ما قد استحققه قبل ذلك
 من المهر فراق النفقة لا بالنسبة إلى الطلاق ولا يصح موصفا امرأه كغيره ولكن خص الطلقة لما كان الطلاق في الجملة
 لما وضع سقطا للحقوق فإثران بطلانها أنه سقط جميع ما وجب من المهر وغيره فإثران عن كونه حقا لمن حيث
 أضافا اليهن بل لا ملكا لله على من يحمل أن ذكر على سبيل التبرع وبذلك يرجع الله لكونه تبرعا باختياره
 ما عيب في غير الدخول من اداء المهر على الكفاية كما ذهب إلى النفقة يجب الحمل عليه لما ذكرنا من الأدلة والله أعلم وما اكمل
 في قدر المنفعة الواجبة رؤوف في السلف في ذلك أقول يختلف عن بقيا من انقالا على المنفعة خاد مر دون
 ذلك النفقة فردون ذلك الكسوة وعن أبي حمزة قلت لا من غير احد من النفقة واحبني على قدرتي فاني من سرقان
 أكثر كما اكمل كما عشت ذلك في حدة فتمت ثلثون درهما وعن الحسن أنه قال كان منهم من يبيع بالخادم والنفقة
 ومنهم من يبيع بالكسوة والنفقة وما كانه من ذلك ثلثة افراسه ودرهم وخمسة دراهم ومن كان دون ذلك يبيع
 بثوب واحد عن سعيد بن المسيب قال افضل المنفعة خاد وادفعها انوب وعن عبد الله بن مغفل قال لها الله
 على قدر ما له وكذا عن الشعبي ان المنفعة على قدر مال الرجل فخر عطا ما وسع المنفعة ودرع وخمار وملحفة وعن الشعبي
 قال لو سخط فيها اربعة افراسه ربع وخمار وملحفة وخيلنا وقال الجهاد يصفها بنصفها من مثلها واحصاها
 لم يعد زوالها مقدار معلوما لا يتجاوز ولا يقصر عنه وقالوا هي المعتاد المتعارضة كل وقت على قدر
 حال الرجل من يساره واعتساده ويجب مع ذلك اعتبار حال المرأة ايضا كما دروع من الوالحسن الكرخي
 وعن حماد بن عمار عن ابي عبد الله في رجل اقبل على امرأته فاحبها من الحكما في كل زمان وكذا دروع من الحسن البصري
 انه قال ليس في المنفعة شئ فوقه على قدر الميسرة وما دروعا عن سلف من المعتاد ليس على طرق الدرم
 بل صدرت عن اجتهاد اربابهم وفضلها المعتاد لا يختلفا فلا وقتا فالأدمنة فأصل ذلك ان الله تعالى جعل
 نفقة مقابل نصف المسمى عند التسمية ولو تركها والتدبير بعد بيان ان الواجب ما الرتبة هو من مثل
 بمنزلة وجوب المسمى فيما سمي كما ان الذي يغلب على الوهم لا لا اندرك تدبير غير نصف من المثل فتوفي الله
 تعالى بيان ذلك ليعلم الناس والله أعلم بالخلق ان الله تعالى قد بين كل ما بالخلق اليه طاعة على قدر ما يحمله في
 ويلبسه عقولهم فان الذي لا يحيط به تدبيرهم من طرقت النقيض من البصر ففضل ما منه على باده ليلبغه
 به بينهم ويضعه غير المتأخر ثم بين لما ماسة النفقة لتفصيل عليها الامانة المالكين من الكفاية
 بقوله ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره لما علم الله علم ان القول مبلغا فانه بالتدبير فيما بين
 الوصول اليه ولو علم حصول التدبير عن الوقوف على المعرفة ذلك في الجملة كيبته بطرق النقيض وتقصيص
 فدل ان مقتضى اى امر اقبل على امرأته في كل زمان لكن لا يراى على نصف من مثل حتى قال اصحابنا ان اطلق
 قبل الدخول ولم يستطع او كانت متعتها اكثر من نصف من مثلها انه لا يجوز زوالها من نصف من مثلها ومن
 المنفعة وقدره من بعض ثلثات اوقات درع وخمار وان لا رد ذلك اذ في ما نسب ثلثه المدة عند الخروج والليل
 على انه لا يجوز ان يراى على نصف من مثلها هو نهاية النفقة ان الله تعالى قد بين ان الحق وكذا التسمية واست
 منه عند عدم التسمية بخمسين لهما بقوله على الموسع قدره وعلى المقتر قدره واجبا المنفعة على قدرهما
 ملك الزوج فيما كانا طلاقا قبل المأسة وعند التسمية واجبا نصف المسمى اتمه وسعه وماله ولا
 معلوما فاحتمال على قدر الموسع واقفا علموا التلويح ما علم من الاختلاف بين الامة فبالا تسمية لان امانات احد
 الزوجين في حق وجوب من المثل كاملا او السقوط ومن الاتفاق على كمال المسمى فما كان منه تسمية
 عند موت احدهما فذلك الحق في احد الزوجين وكذا منه في الاخر في الطلاق قبل الدخول في سحلا
 على النصف في الطلاق قبل الدخول في غير المسمى لان لا يراى على نصف من مثل اذ اذا كثره محمول
 على التيسير في التعفيف من بعد المجاوزة بالامة الموصلة على التعفيف على الموصلة في التعفيف
 العلم مع ما ان الله تعالى ذكر المنفعة فلم يبين لما ماسة النفقة ومعرفة ان المنفعة هي التي يجمع لها ان من مثل ما
 قد يجمع به فعملنا ان نصف من مثلها نهاية النفقة لهما النهاية فاما كان مستعاضا على التعفيف فلا يجوز زوالها ذلك
 والله أعلم وكذا ذكرنا ان المهر تركا والتدبير كان في تدبيرنا وزوالنا لا يراى على نصف من مثل ثم الله تعالى
 المنفعة وقدر مقدارها الى تدبيرنا ولو لم يعمل ان زيادة على نصف من مثل وكس في تدبيرنا المجاوزة غير
 بيان مقدارها بنفسه ولما فرضنا الى تدبيرنا هل الاحتداد ولم تركه ولا يقيم الاول لان ما كان يقصر عن نصف

مهل لئلا يتجاوزها عبثا والله اعلم ولا لانه لا ينكح في احواله وجوب المنفعة اذا علم من قبلها انه يزوج والى
ان يكون الواجب قبل الدخول ان يزوج منه بعد الدخول فيصير الدخول سببا لاستسقاط الحق وقد جعل الله
سببا لمنع المنفعة بعد الدخول فاستدلوا بما ذكرنا ان المنفعة تدل على ضعف مهر مثل ومحال ان يزوج الدخول
الاصل على ان المنفعة وجبت بحق المنفعة والكنوة على ما يجب بالمنفعة والكنوة في حال قبل النكاح ونسب
في حال الكثرة ولما كان الطلاق قبل الدخول يزيل السبب الذي كان يجب بحقه فجعلت واجبة في وقتها
وهي المنفعة كما انها لو اريد ان تكون سببا للاحداث هو الطلاق فلا يجوز ان يكون سببا لوجوب امر لو كان
فما تقدم من البعدين ان تزاد كنوة الملة على مهرها ونصف مهرها ان الله اعلم ثم قال ومن هذا العلم انه ينظر
الى قدر الرجل ووقته واستدلالا بنظام قوله ومعروفه من الواسع وقدره على المنفعة وقدره وكذا هذا لا يصح
لان نظام الحكم في قدر المنفعة يشيخ حال الرجل في اغنيائه وديارته والثاني ان يكون مع ذلك المهر
بقوله متاعا بالمعروف مرة امر المنفعة الى ما يعارفه فلو اعتبر في المنفعة حال الرجل ومعه دون حال المرأة لم يكن
ان يقال لو تزوج امرأتين احدهما شريفة والاخرى مولاة ونهيه ثم طلقها قبل الدخول ولم يسمها لهما البتة
والمنفعة باعسا وحالا الرجل وهذا منكر في عادات الناس لامتناعه من فضايل المنفعة على هذا الاعتبار وغير
التي يتعارفون بها فلا يكون خلافا لمتاعا بالمعروف فلا بد ان يكون خلاف كتاب الله تعالى ومن وجوه اخرى فان الله
تعالى قد وجب المطلقة قبل الدخول نصف ما اوجبه لها بعد الدخول في اعتبار حال الرجل دونها وقد يفتى في
ان يكون المنفعة اضعاف مهر مثلها فصح قبل الدخول بعد الطلاق كما في ما سبق في بعد الدخول وهذا خلاف
من القول بخلاف الكتاب بيان خلافه ان كان رجلا مؤثرا اعظم اليك ان تزوج امرأة ونهيه مولاة مهر مثلها او
لم يسم لها مهر ولو دخل بها يجب لها مهر واحد ولو طلقها قبل الدخول بهالته المنفعة على قدر حالها
المنفعة اضعاف مهر مثلها فصح الى ما قلنا والله اعلم وتصل هذه المرأة الى ما تفتقر في مهرها قبل الدخول
بما ذكره يسم لها مهر في العقد ولا فرض عند العقد وهو من ركنه وانما قال لها مهر مثل نسائها لا وكروا
قال ذلك جوابا للذي اختلف اليه شهره وسأله عن هذه المسئلة فلما عاينت هذا قال فمقتل بن عبد الله
اشهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في زوج بنت ارمي لا شفعة بمثل الذي قضيت فسمي
عبد الله بموافقة رايه وقد سئل الله صلى الله عليه وسلم ربه قال اصحابنا وعرضي رضى الله عنه انما قال
المنفعة بكتاب الله تعالى وقال لا نزع كتاب الله عز وجل يقول ارمي قال على عقبه فلم يقبل حديثه فصح
وانه اعلم الى ان في الكتاب ذكر المنفعة في الطلاق ثم كان ذلك الحكم يستفي من لفظ الطلاق من الكتاب
بحق الشريعة والآية والتميز وسائر الالفاظ التي يجب للمهر فصح في ذلك ثبت في الفرق التي يقع الموت
والله اعلم واخذنا شافعي بقوله فان لا يجب مهر مثل فيجب للمهر لان ما استحققت من المهر يكون
منفعة لها فلا تستحق المنفعة وذلك المهر ثم دليل اصحابنا من وجوب مهر مثل دون المنفعة اوجدها
ما ذكرنا من الجرح في النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى مهر المثل في غير ما قاله هؤلاء موقوف ان كانت البكيلة
في مهره بلبية خاصة او مهر هذا لا يبلى الا انما هو من الناس وانما يرد حين الوعد في كانت البكيلة خاصة
فكان تفرد بالرواية دون غيره فوجب رتبة حديثه كغيره وقد روي عن جماعة من اصحابهم روى هذا القصة
مثلة والله اعلم ولا في الامه اجمعت على وجوب مهر المثل المستحقة في موت احداهما او الموت لا تسقط
ان لم يكن ثم دخول وانما كان لان المفسود بالنكاح الملاك وقام الزوجه الى الموت احدى ما كان كالي الملاك
لان استمراره فلهن المستحقة او المهر المثل انما هو بدل الملاك لا بدل للمنفعة حق المرأة لها حق المطلقة
حال الحياة فان لم يسم به وقدره بتمامه وانما هو الموت فلا بد من بدل تمامه وهذا المعنى موجود فيما اذا
لم يسم لها المهر وكذا ما بينا من يعلق هذا الملاك بالبدل حكما وان لم يكن يعلق به شيئا فان الله تعالى
ما اجل الاما لا يقول له واحل لكم ما اورد ذلكم ان تتقوا انما لكم محضين غير متاعين وقالوا المحضات
من المؤمنين والمحضات من الذين اوتوا الكتابين فذلكم اذا استمروا اخوة من وقالوا المحضات
انما احل الا في آتيت لخير من هذا بالاجماع على ما حتى قيل انها اذا اشت البذل بنفسها
مقابل الملاك وقدمت وانما هو الموت فيجب لعقل تمام البدل كما في المستحقة سواء خرج الجواب عما يعلق
بقوله الله تعالى ومعرفه لان ذلك الحكم في المهر بدل بها حقيقة ولم يرد في حقيقة المهر في منع الدخول
والموت معنى الدخول على ما ذكرنا في قوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة
فمنصف ما فرضتم ذكره في الطلاق قبل الدخول نصف المهر ومن في الدخول كل المهر ومن في وجب الموت
كل المهر ومن في ان في منع الدخول فلا يكون له حجة في الآية والله اعلم وقولهم حقا على المحسنين

قل يريد بها المؤمنين فيكون في هذا التاويل دالة على ان الله تعالى قال اني اخفيتم رجلا الله انه لا يلزم الذي شئت ان
افرأه ولم يسم لها مهر لان ليس هو من وقد اطلق قبل الدخول وقيل على من كان فرضه لاختصاصه الى الان كما في
ويستحقون الخلافة كما عليه شرع النكاح من امساك المهر وما يزوج بها من الله تعالى ومن طلق
من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن نصف ما فرضتم الآية المأذون من الفرض هو ما انقضى به مهره وتسميته في العقد
ومنه فافضل الاول وهي المقادير الواجبة فيها الدليل على ان الله تعالى قد فرضه لهن فريضة تسميته في العقد
في العقد انه قد ذكر المطلقة في لست به لاني قوله لاجماع على ما كان طلقها النساء ما التسوية وغيره
لكن فريضة في عقبه بذكر من فرض لها وطلقت بعد الدخول فلما كان الاول على فريضة تسميته كان الثاني على
اثنائها ثم يعلق قوله بظاهر الآية على ان المهر من المسمى بعد العقد ينصف بالطلاق وقبل الدخول من المهر
بالعقد وكله مفروض قد اثبت الله تعالى المطلقة قبل الدخول نصف المهر ومن غير فصل بينهما اذا كانت
ان فرض في العقد بعد العقد فصح على الطلاق وهو قول مالك والشافعي وكان ابو يوسف يقول ايضا لها
نصف المهر ومن ثم رجع وقال لها المنفعة وهو قول ابى حنيفة ومحمد وكذا نقول ان المهر من بعد العقد
غير مرد بظاهر هذا القول انما المأذون من العقد لا في الخطا ينصف الى ما هو المشا في عند الناس
والنصفية المفروض عند الناس المهر هو الذي يكون في العقد ينصف فظاهر الآية الى المهر من المهر من
ثم الفرض بعد العقد يوجب التسمية في العقد لا في الاستدلال فان لم يسم في العقد في العقد
وانه حق التسمية في العقد في حكم التسمية والوجوب القول بالمنفعة بقوله ومعرفه كغيره وقام
الدليل بخلافه فانما وجب ما يجب لاسباب التي يحتمل الاعتراض لم يحتمل ذكر الفرض فيه بعد العقد ذكره
في العقد بغيره ذكر الفرض بعد السبب كذا في كتاب النكاح فلما يفتى في يكون التسمية فاستد
كما وجب بعد العقد لم يجب التسمية بعد الاحتياج فيه الدليل وقد اورد دليل الوجوب عند وجود
في عقد ذلك قال لا خلاف وجه القول في هذا المخرج على وجوه اربعة اولها التسمية او العارضة التي امرت
القول فان كل سبب لسره عرض الحكم لم يخرج فيه التسمية بعد وجود ذلك السبب كالطلاق والعتاق وغيره
من القضا على وجوه فانه اذا حصل المهر عرضا وفرضه تحقق السبب لم ينصف المهر لان التسمية لا تسقط
عوض الحكم والمجازية التسمية هي ان لا الفرض هو ما ثابت حكما وهو مهر المثل فيكون الفرض بعد
العقد بتمامه وتقدر بذلك الوجوب ولا لا يجوز ان يجاب الفرض مع وجوب مهر المثل فيجب ان لا يما قبله
واحد ثم كان مهر المثل يسقط قبل الدخول بها ويجب المنفعة ولذلك ما هو بيان له وقد يرد له فيجب ان يكون
مثله في الحكم فان قيل ان مهر المثل لم يجب في العقد فاما يجب الدخول فلهذا ينصف بالطلاق وقبل الدخول
ويجب المنفعة اما اذا وجد التسمية في الفرض يجب القول بوجوب المهر عند العقد وانما يجب
القول بالتصريح قبل الدخول فيجب بقوله العقد فانه غير جائز بملك بضع بغير بدل واستدلوا بغير ذلك
الا ترى ان لو شرط في العقد ان لا يزوجها المهر ولو نكحها بشرط وجب القول بوجوب مهرها من غير استسقاط
وهو العقد بغيره وانما الدخول بعد صحة العقد ينصف فيها ماله في ملكه فلا انسان في ملكه لا يلزم بذلك ولذلك
لما ان منع نفسها بعد العقد مهر المثل فلولم يكن مستحقا لها انما العقد يجوز لها منع نفسها علم
بعد ولذلك لها المطلقة مهر المثل ولو خاضعت الى القاضي بقضى لها به والقاضي لا يبتدع اجاب
لستحققة كما كتب في اجاب سائر الذين يردون بما ذكرنا انها مستحقة مهر مثل المهر بنفس العقد وان
الفرض قبل العقد بقدر ذلك وبيان له ثم ذكر في سقط عقد ذلك الذي هو تقديره فان قيل فيمكن ان مهر
المثل واجبا بالعقد كيف يسقط بالطلاق قبل الدخول كما لا تروى في السبب لا يسقط كله وانما يسقط
نصفه قبله يسقط كله من حيث الصورة اما من حيث الحقيقة يسقط نصفه لان المنفعة قائمة مقام نصف
مهر المثل على ما ذكرنا على ان ابا الحسن الكرخي يقول ان السبب بالعقد يسقط كله بالطلاق وقبل الدخول
لان المعقود عليه ما قد سلم الى صاحبه ولا يصح لغيره ان يزوج البذل الا في يوجب نصف التسمية
لما قد رده بنصف المسمى ولذلك قال ابو حنيفة في هذا متعها والله اعلم ولوجه الثاني وهو ان الحكم
يوجب على الزوج بتبين مهر المثل المذبح اليها اذا اطلقها لا يمتنع من تسليم البضع وخبر نفسها الا
يذبح مهر المثل اليها ان يكون صداقها على ما سميها وفرضها بعد العقد فيجب عليها من الحكم هو البيان
والقرينة لوجه الحكم بنفسه كما ان يسقط بالطلاق قبل الدخول ولا يجب نصفه قبله اذا وجد
القرينة البين من الزوجين والثالث انه لو كان الدخول في حاله تعلق من طلاقها قبل الدخول لو كان ظاهر
وقد التسمية والفرض بعد العقد كان حقا عليها المنفعة ولم يخرج التسمية ولم يخرج التسمية

على الصلوات قبل هذا خطاب الناس على الاستمرار في حفظ الصلوات ومراعاتها اذا حافظت من لفاعلة
وانما تقتضي وجود الفعل من الجانبين على الشركة كالمعاقلة في المزاولة في الآية رغب في اداء الصلوة
على الاستمرار في المحافظة فذلك على فضيلة الجماعة وعلى وجوب العمل بها ويحتمل ان يكون المراد تأكيد وجوب
الصلوات الخمس بذكر المحافظة عليها فانه دخل في اللفظ والاداء على الصلوات تنصيرها الى المعهود لما انكر
والصلوات الخمس هي المنهيات في اليوم والليل والايه يقتضي القيام بها واستيفاء فوضها وحفظ حدودها
وفعلها في مواقيتها وتركها القصير فيما اذا حافظت هو الرغب في اداها على المسارعة على ما خرج من النص
الى الجرات والمسايرة بها بقوله وساروا الى مغفرة من ربهم وكل يحتمل ظاهر الآية وقيل للمحافظة لما كان
من المحافظة وهي تقتضي الفعل من الجانبين فيستدعي الحفظ من الطرفين فقناه والله اعلم ان المصلي اذا
الصلوة على وقتها ولا يسهو عنها حفظته الصلوة وهو كما ذكر في آية اخرا فان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر
وهو من تسعود ان الصلوة تأمر بالمعروف ونهى عن المنكر ولكون فعلها اذا حافظ الصلوة على اذ
مع فرائضها وسننها فتم نيلها ليس فيها من الكلام والالفاظ وغيره لما امر به حفظه عن غير الحسنى
وعن الالفاظ وعلى ذلك قوله وساروا الى مغفرة من ربهم والمحافظة قد اداها بالاداء والالتزام بالاداء
اي يدرك واحد الى صلواته والله اعلم وقوله تعالى والصلوة الوسطى ثم تكلم في وجوبها من جهة اخرى الى الوسطى
ليس ترجع الى الصلوات فكل من رجع الى جنس الصلوة هي الوسطى من امورد الدين وهو على ما جاء عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال لا سلام بضع وسبعون بابا اهلها شهادة ان لا اله الا الله وادائها بالاداء
الاخرى على طريق فعل ذلك الصلوة هي الوسطى ليست باعلاها ولا اداها والعقل دليل عليه فان لا رفع
من امره لا يهول وحيد والايما فانه لا يرتفع ولا يسقط بعد من الامور في الدنيا ولا يسقط السقوط
الحسنه والكتف في الخارج بل هو قائم في الدين جميعا وهو احوال في جميع معاني الحق وشبهه الحق
وصفات النفس عن وجوده ويؤمن به فاما سائر الصلوات فهي الصلوة فيقوم مع وجود امر الدنيا
والعاشق في الدنيا فاما ما قرأها من اركانها فان اداها الى الكفاة الى الفقير نظير فضل الدين الى
مسحوقه ظاهرها في الجهاد مع الكفار لثباته المقابلة مع الاهل بسبب طلب النار وقصد جهنم
وفيما بين المسلمين والتوحيد والامان لا يشابه فعلها من الاصل فيما يقوم به ثم الصلوة انما يقوم بين
جميع ما ذكر من افعال العباد في حال فعلها فيما يقوم فعلها في الدنيا لا في الآخرة وهذا الوجه هو
للاعتدال ولا يجب في غير دار الحنة على ما عليه امرهم فان الصلوة اقصد بذلك الوسطى من امر الدين والله اعلم
والثاني ان يكون الوسطى ترجع الى الصلوة واحدة من جملة الصلوات الخمس ويكون الوسطى يحتمل وجوبها
يحتمل ان يكون لبيان جملة الفرائض انها وتر لا تسع الوسطى الشفع تكون فيه فذلك قوله انكروا
العند لها وقالوا انها صلوة واحدة وقيل قولهم انهم يزعمون صلاتان ويحتمل ان يكون لبيان ان الصلوة
المفروضة خمسة لا تعطف الصلوة الوسطى على الصلوات المعطوف غير المعطوف عليه والوسطى ما له
طرفان يتساويان واذل الجمع الصحيح الذي له طرفان فيساويان هو لا وقع فاما الثلث في ليس بجمع
صحيح فيكون الاربع مع الوسطى خمسة ضرورة ويحتمل ان يكون تخصيصها من الجملة وذلك لانه
معين اما ان يكون افضل الصلوات ولا ما بالمحافظة للث على تلكا او الرغب في المحافظة
اولان المحافظة عليها اشد واصعب على الناس من غيرها وقد روي في ذلك روايات مختلفة بعضها
على الوجه الاول وبعضها على الوجه الثاني ولا بد ان يكون تلك الصلوة معلومة معروفة عند الدف
خطوها حال نزول الخطاب اما بالاسم واما بدلالة الحال من السبب الحادثة الله نزل عند الخطا
لانه لا يحتمل ان يرغب في فعل لا يعلم حقيقة ذلك اما وقع الاختلاف بين من لم يشهد النوازل الى
عرفت المراد فقال كل منهم بمبلغ جهده فاما قوله رايه من الرغب في الفعل انه على ذلك فقال قولهم
الظهر لان الظهر قد روي في وسط النهار ووسطى صلوة النهار من الظهر والعصر فسميت الوسطى لان
وكذلك روي زيد بن ثابت واستدل على الجاه في الظهر هذه الآية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يصلي في الحجر فلا يكون قوله الا الصلوة لصغارنا والناس في قائمهم وبحارهم فانزل الله تعالى
حافظوا على الصلوات والوسطى لما في ذلك الرغب في ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر بيا
وقوله ان ابا بيا السما تفهم في ذلك الوقت ومن عبادة السلي في ما اجمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
على شئ كاجتماعهم على تحريم الاخت في عرفة وعلى الاربع قبل الظهر وقالوا في صلوة الجهر وكذلك
روي عن زيد بن ثابت رواية انها صلوة الجهر وعلى ابا بيا السلي في سواد من الليل وبياض من النهار

الوسطى في الوقت وقيل لانها بين صلاتي النهار وصلاح الليل ولا وقتها الوسطى من احوال الخلق اذ الم
سكون مرة وانتار ثانيا وبذلك ختم اوقات تكون واقتراح احوال الانتار ووسطا الشهور الذي
خط الى شوقه وقد وجد في وقت هذا الصلوة والله اعلم وما في ذلك من الرغب في المحافظة بقوله تعالى
الفجر ان قرآن العجركان مشهودا وفي الحديث ان ملائكة الليل والنهار يشهدونها وقالوا صلوة العصر
وعلى ذلك روي عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي
اخره معن حافطوا على الصلوات والصلوة الوسطى والصلوة العصر ومن الجاهل بانزلت حافطوا
على الصلوات وعبادة العصر فاما ما في قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نسخها الله تعالى فانزل
حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فاحذر البلاء ان ما في مصنفين من ترك صلوة منسوخة ومن على ان
قالنا الاخر ايفعلوا ناضوا العصر حتى كرسا النبي يعيب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم
املا قلوبنا الذين يفتلون من الصلوة الوسطى يا ذا الجلال والإكرام قال عليه السلام كما رجاها صلوة الفجر وكذا روي عن
ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ذلك روي ابو هريرة وسنة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال انها صلوة العصر وما جاء في ذلك من القصص فانه ذكر في القصص ان الكفر كانوا يحولوا على اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلوة العصر فلم يبيها لهم فامتها فقالوا اخطوا عليها صلوة في كل
عليهم من انفسهم وامرهم واما الله عز وجل في قوله تعالى والصلوة الوسطى صلى الله عليه وسلم من فاته
العصر فاما واما الله وما له وما ختم احوال الزلات في جعله في المكاشفة تكون بها التوبة عنها ولا
منها ولا في العصر والوسطى بين صلاتي النهار وصلاح الليل وقيل ان اول الصلوة ويجري بها الفجر
آخرها العشاء الاخرة فكانت العصر والوسطى في الجواب وقال القوم في المغرب على ذلك روي عن
زيد بن ثابت انها هي المغرب ولا في الظهر سميت الصلوة الاولى فعل ذلك تكون المغرب هي الوسطى ولا في الصلوة
جعلت في صلاتي الاوقات وهي من وقت صلاة الشمس الى وقت طلوع الشمس انما الوقت الممكنا بطلوع الشمس
الى وقت الزوال والمغرب هي الوسطى من الصلوات من وقت الزوال الى وقت طلوع الشمس ومن اعتبر
بالركعات فعلا اكثرها اربع وقالوا كعتان والوسطى منها ثلث وهي المغرب والمحافظة في ذلك من الشئ
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله وتر يحب الوتر والمحافظة بتجملها والمداورة وفعلها من الشئ
حتى لم يزد في الاستغناء عنها عند هجوم وقتها المأفلة والحاجة وهذا ما تفرقت عنه المحافظة والله اعلم
وقوله تعالى وقوموا لله قانتين **قانتين** قيل عن ابن عباس عن الحسن وعطاء الشيبه وقوموا الله قانتين اي مطيعين
وذلك لما قيل ان اهل الكتاب يقيمون في صلواتهم خاصين ساهرين فاما اهل الاسلام ان يقوموا مطيعين
وقيل قانتين خاصين خاصين لا يدخل فيها ما ليس فيها وعلى ذلك ما روي عن زيد بن ثابت انه قال كان
سكتم في الصلوة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما نزل قوله قانتين امر بالسكوت ونها
عن الكلام وعلى ذلك سمي السكوت قنوت لما فيه من الخضوع والذل قال مجاهد القنوت السكوت وعن
ابن عمر قال القنوت طكول القيام وقرأ قوله من هو قانتا ناء الليل والقنوت هو القيام لما روي
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئل عن افضل الصلوة فقال طول القنوت يعني القيام عز وجل
من القيام هو القيام على الخضوع والخشوع والسكوت وليس في الآية انه يركع في الصلوة غير ان اهل
التأويل صرفوا اليها لانهما ذكرت على اثر ذكر الصلوة ولذلك **وقوله تعالى** فان خفت من رجل او زكياتا
ليس فيها ذلك في الصلوة كخوفهم من رجلها لما ذكر في الصلوة والله اعلم ثم اختلفوا في قوله فان خفت
في رجل او زكياتا قالوا زكياتا على الذوات حسب ما فرحت بهم الذوات يصحكون عليها في حال السجود والوقوف
وعلى ذلك جاء في الآثار من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعل الصلوة في السوا فل يكون الفرائض عند
العدو مرادة بالاية ومن يجره في صلوة الخوف قال فان كان خوافا يسر من ذلك الصلوة رجلا قنوتها على اذ
وكذا ما مستقلى العبد او غير مستقلىها قال نافع لا روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم ولان العبد والركوع والسجود من ركعات الصلوة وقد اجمع تركها حين امر بفعلها وكما ذكر في القنوت
اخرى بالجوهر واما في الاختلاف في فعلها فقولون في رجل لاله شبه يقال له ركع ورجل كما يقال لا خير
وتحارب صاحب وصحاب وقائم وهو من التجل والمأخذ فاما المعروف من الصلوة على الاثر جلا
وقياما وقعودا لا يراعي الظاهر والمعرف الذي عرف فعل الصلوة به ووفق لصلواتها على ما عرف من ترك
وهو في حال السجود ورجلها في ما عرف من الصلوة على الاثر جلا ولم يرا الصلوة تقوم مع كشيها فان قيل الصلوة
لخوف فيها مشقة قيل ان المشقة ليس بفعل الصلوة لانهم في الوقت الذي يمسون لا يفعلون الصلوة وان كان

ما في السموات وما في الارض اهلها على ذلك القاهر على كل شيء لا تأخذه سنة ولا نوم ولا مضيق
يلا على القهر والحاجة ولا قهر الابناء وقوله تعالى من ذا الذي يشفع عنده الا بذنه اختص في الشفاعة
قال المفسرون لا يكون الشفاعة الا لاهل الخيرات خصة الذين لا ذنوب لهم ولا كفور فثبت ان اهلها
واهل السنة قالوا ان الشفاعة لا يكون الا لاهل الذنوب ذهب المعتزلة فذلك الى ما ذكره تعالى في قوله
الذين يمشون على الارض ومن حولهم يسجدون سجودا وهم قوامهم وقومهم وقومهم وقومهم وقومهم وقومهم
كلهم شدة وقوله تعالى واغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك فاذا كانا لا يستغفرون الله انما يكون للذين امنوا
وتابوا فعلى ذلك الشفاعة في الآخرة انما يكون هؤلاء وكما نقول ان الشفاعة لاهل الذنوب لان من لا ذنوب
له لا حاجة الى الشفاعة وقوله ويستغفرون للذين تابوا واتبعوا سبيلك يستغفرون للذين تابوا واتبعوا سبيلك
سبيلهم فاما على بعض الذنوب ومع التوبة عن الكفر يتحقق وجود العصيان ووجود العصيان لا ينفك
الموت عن الكفر فكل هذا يستغفار لاهل الذنوب فكذلك الشفاعة فان قيل ان ربنا جل جلاله قال لا يبدى
علمت عملا لا يستوجب الشفاعة حتى يتقوا الطاعة او العصية لا بد ان يقال ان الشفاعة تستوجب الشفاعة
فتبين ان الشفاعة لا يكون الا لاهل الطاعة قبل ان الشفاعة انما تستوجبها اهل الذنوب فثبت ان الشفاعة
بالطاعة الى لاهلها لاهل الشفاعة لا بالعصية لاهل الذنوب فثبت ان الشفاعة تستوجبها اهل الذنوب
الشفاعة بدونه وان كان سببا لا يتحققا لاهل الطاعة واهل الايمان فانما يكون الشفاعة فان لم يكن
اعظمها الايمان والخوف من الله والرجاء منه ومن ذلك قال الله تعالى خلطوا عموما لعل الناس يفرقوا
الطاعة يستوجبون الشفاعة والله اعلم فان قالوا ان الشفاعة فالتأهيل يكون ذكر مناقب وحسنات
تكون في المشفع لاهلها لاهلها المشفع عند ما جاز له تكميله فيشفعه فيه والله تعالى من لا يكون عا لما
يتقدم احد وتذكره ولا حتم الحاجة المشفع عنه في مثل تلك الخيرات فيشفعه له طمعا منه اقامه كنهها
في حقه والله تعالى عن الخيرات فضل الاستدلال ان الشاهد على ما يفتقر الى الشاهد يفتقر الى
هذه المناقب لما ذكرتم ولا حاجة الى ذكرها ولما علمتم ان الله تعالى جعل له لاهلها من جبراته لاهلها فيشفعه
لكونه وقضاه طمعا وبجانه ولما ذكرتم من هذا في الشاهد يبلغ وقوله تعالى ولا يخطئون بشيء
عليه الا بما شاء من الالهية تدعى المعتزلة فينفية العلم عن الله تعالى وقد وصف نفسه به واخبر ان له
العلم ثم قيل ان الماد منه علم البتة كما قالوا ان العلم لا يظهر على غيره احدا الا ان يرضى بغيره
فثبت ان الله عز وجل علم الاشياء كلها فاذا لم يشر لا يخلو لا يحد كما يعلمهم انتصافا ويخلق فيهم من العلوم
الضرورية والاختيارية لقول الملائكة لا علم لنا الا ما علمنا قال بعد حصول العلم للشاهد الشاهد
سبيل العمل فيبهجها كثيرة فانه لا يعلم عدد اجزائه ولا عدد احواله وتوحيده وتوحيده وتوحيده
السموات والارض قال قبضهم وسع علمه وهو قولنا ان عبادي وقال اخرون كرسية قدرته وهو حق
لهما لفظه وقدرته والكرسي في اللغة هو ما يمشي عليه الكرسي كذا في استسار فيقال وسع كرسية
او خلق من خلقه وقيل ان الكرسي هو الكرسي لانه خلقه كرسيا من شئ من خلقه لا يجوز ان يفهم من شئ
الشيء ما يفهم من الاضافتين لاهلها فعلى ذلك لا يفهم من اضافة الكرسي اليه ما يفهم من اضافة
وقوله تعالى ولا يؤدوه حفظهما قيل لا يشق عليه وهو قولنا ان عبادي وتوحيده وتوحيده وتوحيده
لا يشق عليه قبل ولا بعده وقيل لا يكون وقيل لا يبلغ الحفظ شيء على مثال الحقائق ان حفظهم بالمشاهدة
واستعمال الالفاظ الحفظ وقوله تعالى وهو العلي العظيم قيل العلي على كل موطن ويحتاج الى عرض وكرسي
العظيم عن ان يحاط به وقيل العلي على جميع احوال الخلق وسببهم وقيل العلي العلي القاهر القاهر
لا اكره في الدين قال بعضهم نزلت الآية في المجرمين واهل الكتاب من اليهود والنصارى انه يقبل منهم
المجزة ولا يكرهون على الاسلام ليس كرسية المرفوعة لا يقبل منهم الا الاسلام او الشفاعة لا يقبل منهم
المجزة ان اسئلوا فالاختلاف في الله تعالى تقابلهم وسئلوا في ذلك وعنه رسول الله صلى الله عليه
انه كتب الى المنذر بن فلان اما العرب فلا يقبل منهم الا الاسلام او الشفاعة واما اهل الكتاب والمجوس
فاقبل منهم المجزة وانه علم وقيل لا اكره في الدين اي لا ينبغي ان يكره على الذين لا ايمان لهم في الايمان
قد تبين من اتي به في ذلك لكل احد بتبليغ النبي صلى الله عليه وسلم حتى اذا قبل الذين قبلوا من بيان وظهور لا عني
اكره قال نعم لا اكره في الدين اي لا يقبل من باكره بل ليس ذلك بايمان على الحقيقة لانه لا يتحقق الا
مع اكره وقال نعم لا اكره في الدين اي لا اكره في هذه الطاعات بعد الاسلام لان الله عز وجل جعل
هذه الطاعات في قلوب المؤمنين حيث جعلها مخفية في انفسها وقد رويها التواتر العظيم خلاف ما كانت

على الامم السالفة فانها ثقيلة عليهم وفي شرايعهم من السلايق لشقات ما يخرجون في الاقدام عليها
وقد وقع الله تعالى من هذه الامم وخففها عليهم بركة واما النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله عز وجل
ولا يصلح علينا الصلوات كما حملته على الذين من قبلنا وانا انزلنا ما لا طاعة لنا به ولا نعف عنا وقال تعالى
ونضع عنهم اصرهم والاغلال التي كانت عليهم فاذا كانت مخففة عليهم لا ينبغي ان يكرهوا على ما شرها
سببهم هذه الصلوات انما هي ما يدينون بها وقال اخرون في الآية تسبخت بقوله عليه السلام ان الله عز وجل
انما شئ يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا لها صوابه ما هو واما قوله لا يحقها وقد كان قبل شرع الله
والله اعلم وقال اخرون انهم من الانبياء كما في صريح لا ولا ذمهم اليهود فلما جاء الاسلام اسلم الانبياء
من اولاد الانبياء عند الله عز وجل في ذنوبهم فاذا ان انصهار عند اليهود على ذنوبهم فاذا ان انصهار ان يكرههم
ليجئوا الى الاسلام فنزلت الآية لا اكره في الدين ويحمل الاكره ما قاله في قوله ولا تجعل عذبتكم في الدين
ويحمل الاكره ما قال في قوله ولا تجعل عذبتكم في الدين من خرج وكان من الكرامة فثبت ان لا يخرج
في الدين وانه علم وقوله تعالى قد تبين الرشد من الغي يعني قد تبين الاسلام من الكفر وظهور لاهله فلا
يكرهون على ذلك والله اعلم وقوله تعالى في الذين كفروا بالاطاعتين من الله يعني في الذين كفروا بالاطاعتين
الشياطين وقيل كل ما يعبدون من غير الله من اوثان وغيرها وقيل الطاعات الكبرية
الذين يكرهون في الناس الى عبادة غير الله تعالى فكان معناه من يكرهوا الطاعات اي الذي يكرهون الى عبادة
غيره تعالى وكذا في ذلك يرون في آياتي يدعو الى عبادة الله ويصدق انه اعني الى الحق ثم في قوله وفي من
بالله دلاله ان الايمان بالله هو الايمان بالانبياء والرسول والكتب جميعا اذ لو ذكر مع الايمان بالله شيئا
آخر وصفه بانه استسلك البرزخ الواسع والكره بالانبياء والرسول والكتب جميعا حقيقة الايمان بالله
انما الايمان بالله بهذه الجملة وكذا الذي من ان الله عز وجل في قوله وفي من بالاطاعتين من الله يعني في الذين كفروا
بذلك والمؤمنون كل امر الله ولا يكرهون في ذلك ولا يكرهون في ذلك ولا يكرهون في ذلك ولا يكرهون في ذلك
لقولهم في قوله وفي من بالاطاعتين من الله يعني في الذين كفروا بالاطاعتين من الله يعني في الذين كفروا
وقوله تعالى فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها يعني هذا هو الحق فقد عقد نفسه عقدا
وثيقا لا انفصام له في العلم ولا يقوم المحجة ينقضه ويحتمل فقد استمسك بنصرته اياه بالحق والبرهان
التي هي من اعظمها لا انفصام لها عن الله ولا يزال ثم فيه نقص في المعتزلة لان الله تعالى اخبر ان من
امن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى والمعتزلة تقول لا انفصام لها في وجود الوجود الايمان بالله
حقيقة اذ هو مصدق به تعالى في جميع ما امر به ونهى في اخبرنا في قوله وفي من بالاطاعتين من الله يعني في الذين كفروا
وقوله تعالى والله سميع عليم يعني وعلمهم شواهم وسميع بايمانهم عليهم كرامة والله اعلم وقوله تعالى
الله والذين آمنوا وقيل ان الكافر هو من كفر بالله او بعبادته او بعبادته او بعبادته او بعبادته او بعبادته
من الضمير والحفظ في ذلك من غير ذلك وعلى هذا يصح ان لا يكون الايمان بالله والذين آمنوا
الذين آمنوا اي اوليهم اليه رجاء وهو وطئهم وهو الذي يكرهون في الدين والذين آمنوا اي اوليهم اليه رجاء
بالكافر في قوله وفي من بالاطاعتين من الله يعني في الذين كفروا بالاطاعتين من الله يعني في الذين كفروا
الظلمات اي الذين كفروا بالاطاعتين من الله يعني في الذين كفروا بالاطاعتين من الله يعني في الذين كفروا
من الظلمات اي الذين كفروا بالاطاعتين من الله يعني في الذين كفروا بالاطاعتين من الله يعني في الذين كفروا
مستفيض ثم من قولهم من الظلمات اي الذين كفروا بالاطاعتين من الله يعني في الذين كفروا بالاطاعتين من الله يعني في الذين كفروا
وهذا القول تعالى رفع السبلت بغير عذر ونها الملة انه رفعها ابتداء ليس ان كانت موضوعا ثم رفعها
فهذا مثله ولهذا نظائر كثيرة ثم الآية حجة على المعتزلة في مسئلة الاصلح لانهم كل ما هو اصلح في الدين
فقد اعطى المؤمنين والكافرين في قولهم جميع ما اعطى المؤمنين من الاخر من الكفر اعطى المؤمنين من الاخر من الكفر
يقولون اخرجهما جميعا من الظلمة اذ ذلك هو الاصلح لهم فاذا كان هذا هو الاصلح لهم فاذا كان هذا هو الاصلح لهم
جميعا اذ هو سبب في اضافة ولاية الى المؤمنين وهذا خلاص الكتاب فان قالوا انهم خالفتم الكتاب في
فما اصاب الاخر من الظلمات اي الذين كفروا بالاطاعتين من الله يعني في الذين كفروا بالاطاعتين من الله يعني في الذين كفروا
الكذب علينا فانا لا نقول باضافة الكفر الى الله تعالى وان الكفر وحيد ويتحقق من الله تعالى ولا الايمان ايضا
ولا كبر فقولنا ان الله تعالى خلق فعل الكفر من الكفر باختياره وخلق فعل النور من المؤمنين نور وفعل
الايمان من المؤمنين اي اهل ان هذا السؤال لا يدفع ما ذكرنا من ان الايمان في اضافة الايمان الى نفسه وهو
اخرجهما من الظلمات اي الذين كفروا بالاطاعتين من الله يعني في الذين كفروا بالاطاعتين من الله يعني في الذين كفروا

في الاول ثم انقطع سبى الايمان انما على المؤمن بقوله انتم عليهم غير المنصوب عليهم ولا الضمان
وكذلك من عليهم بالايمان بقوله بل الله يمين عليكم ان هذا لكم لا ما في قلوبكم لانتم في قلوبكم على المؤمنين
الا امر بالايمان والاعتراف عليه والاعتراف اليه وبيان الحق من الباطل وكل ذلك موجود في حق الكافرين
ليظهر فائدة اختصاص المؤمنين بالانعام والامتنان ويصل العقول بانبات المنارة من المؤمنين
والكافرين بالانعام وهذا خلاص الكتاب ولا والله تعالى الذي انما اخبر المؤمنين بالولاية
فهذا يقتضون ان يكون من الله تعالى الى الذين آمنوا زيادة مقصود كان يتحقق منهم الايمان من لطفه وتيسر
وتوفيقه كما كان ذلك للكافرين لما لم يكن من الله في حق المؤمنين سوى الاقرار والاعتراف وكل ذلك
ثابت منه للكفرة لم يكن التخصيص للمؤمنين بالولاية وتيسر على هذا المقدر وعلى الكافرين ايضا
قبيل وكما جعل الطاعة على الكافرين وليا لهم وصنع الله تعالى ايكل واحد اذا كان على السوء فيمنع
التعريف بين الفريقين ولما ذكرنا ان الله تعالى ذكر الامتنان ووصف ذلك بالانعام وما ذكرنا من التبعيد
والاقرار والاعتراف سببا لا لزام ولا ملزمة الا ان كان اسبق عليهم واخل لا لمة ومن السعيدون والذين
فيما هذا سبيله دلالة ان كان من الله تعالى الى المؤمنين زيادة قبيل ولطفه وليس ذلك في عبادته بل كان
منعنا عنهم وما نأخذ بالاسوة جبا الحسد والشكر عليهم لولئك الخلاص اسم الله تعالى على الامانة
اسم الكفر والظلمة على الكفار الصانع وليس على ما خلقنا فان الكفرة في الشر لفة وكذلك الظلمة في كسبه
والورع بعبادة عن قبيحها فيكون هذا دلالة على ان من الله تعالى زيادة نور وضياء وقلوب الذين آمنوا منشرح
صبرهم ورضوخهم للايمان وفي حق الذي علم منهم الكفر مشكروا من غير ان يحصل الايمان ثم انما
اصحاب الجحيم الى الله تعالى وذا الشرور وان كان خالق الكل لا لا محيرات انعام من الله تعالى وافضل
عليهم وان سبب استحقاق الشكر والحمد فاضيف اليه ليعلموا على ان توجيه الشكر اليه وليس في الشكر
انعام وافضل يستوجب الشكر انما من هذا لان لما لم يكن الايمان الكافر عدوته والخصم الكفر
به فلهذا افتراق ولا انصافه الشكر الى الله تعالى لا باسمه الخلق انما يخرج مخرج العظمة له والخصم
من لعبد بل لخدمه والشكر وليا ان الكرامة للصفاء كما في اصفاء البيت الى الله تعالى واصنافه المساجد
بقوله وان المساجد لله ولا يجوز مثل ذلك في الشرور والقبائح ولهذا لا يضاف اليه الايمان والحق
والجبر والقبحه وان كانت من طرقي الخلق جري عليها تدبيره وخرجت على تقدير فعله بل لا يضاف
الخلق وقيل لا يقال بانه رب كل شيء والكل شيء ثم لا يوصف ذلك في الاشارة والتعيين في الاشياء
الحامدة السخف ما فقل لا اله الا هو وحده القدر والاختار في شمله الاول والله الذي وقوله تعالى
اولئك اصحاب النار هم فيها خالدون والاشكال ذكر ان الكفرة من اصحاب النار وذكر في اخرى ان
الملائكة من اصحاب النار فقالوا لم يعقلنا اصحاب النار فقالوا كعبنا اصحاب النار فقالوا
اصحاب النار الملائكة فيكون من حيث اظهر من الايمان مخالفة ثم يكون تسمية الكفار اصحاب
بطريق الاهانة لهم وفي يكون ذلك مع تسميته الملائكة بذلك ففقد قيل انما يرد على مخالفة ان لو
كان سبب الاهانة والعلية التي بها استحق الاضافة واحدا وقد اختلف في سبب الاهانة في حق
الكفرة اختصاصهم بانهم معذبون فيها والعلية في حق الملائكة انهم معذبون بتدبير الكفرة فيها
وهو معذبون بها وببقول اصحاب النار الذين يقولون بالتدبير فيها هم الملائكة لا غير من الكفرة
واصحاب النار الذين عذبوا بها الكفرة وتسميتهم بهذا الاسم من باب الاهانة وتسميته الاولين
من باب المدح فليجمع المدح والذم في فرد واحد بل في فريقين فلا يؤيد في ما قلته والله الموفق
تعالى امر الذي طاع ابراهيم في ربه قد ذكرنا ان قوله كما انما اقتضت لبيان الحق وانه في الملك
كقوله تعالى امر الذي طاع ابراهيم في ربه قد ذكرنا ان قوله كما انما اقتضت لبيان الحق وانه في الملك
انما الله الملك معناه حاج ابراهيم وانه الله تعالى الله الملك هو المؤمن الذي في زمانه فالله
حجة على المعتزلة في مسئلة الاصلح واعطاء الملك للكافرين ان الله تعالى احبوا ان الملك للملك والكافرين
اصح له في الدين لان الملك سبب الطغيان والخروج على الله تعالى في حق الكفار قالت المعتزلة ان الله
الملك هو ابراهيم عليه السلام والها كما به عن ابراهيم لا من ذلك الكافر الذي حاجه لان الله تعالى قال في آية
اخرى قال فان لا ياتك هذا الظالمين احب اليه لا ياتك هذا الظالمين والملك عهد منه لكون الكافر
انما يحصل الملك لنفسه بفعله عن اختياره يحصل المال لنفسه والفقير عن اختياره فانما الله تعالى
لا يطيح من غير صنع الله تعالى الا ما هو الاصلح لهم والدين قبل هذا فاسد من وجوه احدها ان ابراهيم لم يرفع

بالمالك

بالمالك ولو كان لغير الله كما فقل في حق سببنا انهم عليه السلام والشايع في الآية ان ذلك الكافر طالع ابراهيم
في ربه حين اخبر ابراهيم عليه السلام ان الله تعالى يحبني وسميت فقال انا اخي وسميت فقلنا ان ابراهيم عليه السلام
هو الملك وذا الصنيع المالح لما كان بعد على الحاجة مع ابراهيم خصوصا في شأنه الحادثة والثالث
لما قال المالك وسميت لها برجلين فقتل احدهما وترك الآخر فقال الحبيب هذا وامته لا يجوز له ان يكون
لرئيسه جرة ان ياق بالقتل بين يدي ابراهيم فيمنع امره اذا كان هو الملك فقلنا ان الله به ذلك الكافر والله
تعالى نصي انما اعطى الكافر الملك وهو منكره نويقولون انه لا يطيح ولكنهم هم يحسبون الملك انفسهم
بلا اذاعة من الله تعالى بل مع الكرامة فيكون في هذا خلاصا النص والقول بانبات المنارة من المؤمنين
وان الملك يحبه في الشاهد اجمالا من انما الفضل الشرف والعز والسلطان في الدين نحو النبي والحق
والامامة والعلم والفضل في المال والعلية والسمكة في العفة والعلية والامانة في كمال الملك
من جهة الاول كان يتحقق الملك من جهة فضول الاموال وكثرة الخدم والاتباع وكان العفة والامانة
والراي والتميز بين ووجوه الحيل والمكاييد وان كان الملك الحاصل من انستامه فاما الى الكافر فقد
يصور بطريق الادب بلا صنع وذلك من انفسهم الى الله تعالى كالفصل الحاصل في الاشارة الى انفسهم
حصوله الى العبد وان كان عندهم قد يحصل ذلك بفعله عن اختياره ولا كما لا امره فان الاصلح له
لو كان واجبا على الله من حيث الحكمة واسباب الملك يتولاها الله بلا صنع العباد فيها لا خلاص
لا يتخير الكافر في انبات الملك لنفسه بدون هذه الاستسباب بل يتخير الملك الكافر لايجاد الملك يتبع
هذه الاستسباب مصالحة في الدين وكذلك في حق الحق والاشارة ومع ذلك لا يمكن ان ياتي هذا
الاستسباب لان الاصلح غير واجب اعطاه الملك من الله تعالى الكافر المستحق الدنيا بطريق الامتنان
ليعمل كما امره من انصافه في ايمان الحق الى مستحقه كغير اختياره فيناشوا وليستعز ذلك
فيما جاز كما اعطى الاموال والعلية والحياة والامانة والاشارة بها ليطهر ما على اعلم ولطهر الصادق
من الكاذب والطيع من المكذب حق الحق ليطهرهم بالاحسان انا وبالاشارة اساءة الملك من
ملك عن ربه ويحيي من حق ربه في الله علم وقوله تعالى اذ قال ابراهيم في الذي يحبني وسميت كان هذا
من ابراهيم عليه السلام والله اعلم من سببنا ان سبق منه ان قال له ذلك الكافر من ربه الذي قد عرفه اليه
في الذي يحبني وسميت ولا فلا يعقل ولا يحسن استدعاء الكلام بهذا من غير سؤال كان معذوقه كما ذكر في
قصته فممن خشي عاه موسى عليه السلام الى الايمان بربه فقال اخبرني كما يا موسى قال ربي انما اعطى
كل شيء خلقه ثم هدي فقل ذلك والاول ثم انما اخبرنا امته قيل في القصص انما ابراهيم فقتل
امدهما وترك الآخر وقوله قال ابراهيم فان الله تعالى في البشر من الشرق فأت بهم من المغرب حيث الذي كان
قبل ما قطع وتخير هذه الآية حجة في اباية التكليف في علم الاصول والكلام والمنظرة فيه والحجج
وكذلك من منع المناظرة والتكليف في لثة قال تعالى الم تر الى الذي طاع ابراهيم في ربه في حق ربه في حق ربه
ان ابراهيم عليه السلام وقد ثبت في حجاجه في الآية ولولم يكن مباحا لما يشره لك ابراهيم عليه السلام كون
الانبياء معصون من عوارض الحزم ولا انما ربه بها الكفرة جميعا الى الايمان بالله تعالى وتوحيد
وضمناية الحق في الاخران بذلك والمعرفة لانه كذلك وكذلك الانبياء عليه السلام جميعا امر ابراهيم
الكفرة الى الشهادة ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان ادعى ناهر الى ذلك لا بد من ابطال ما ادلى
على ذلك وليسان ولو وصف كاهن والفقير عند امرانه كذا ولا يكون ذلك الا بعد المناظرة والحجج ضد ذلك
لا باس بالتكليف في علم المناظرة في الله تعالى قال بعض الجدل في حق ربه في حق ربه في حق ربه في حق ربه
قال ابراهيم فان الله ياق البشر من الشرق فأت بهم من المغرب صرنا الحاجة الى حجة ان استأمننا من قبل
هذا في الظاهر انقطاع وعيد من الخوف لان من طاع آخر في حق المناظرة فيه بيلة صرنا ان الله تعالى
واتمامها الى آخرها فاذا اشتغل بغيرها كان منه انقطاعا عما صرنا فيها واهما واهما واهما واهما واهما
والامانة من الله تعالى فيكون صناما الوفاء باتمام تلك الغلة فاذ صرنا الكلام فيها الى قوله فان اقم
ياق بالشرك من شر فأت بها من المغرب طشتغل بغيرها ما استأمننا من الله فيكون انقطاعا من قبل
لان جوابه ان يقول عند حق العيني انا اخي وسميت فأت بها من المغرب طشتغل بغيرها ما استأمننا من الله فيكون
كافلتا ليطهر بذلك ان كان ليسوا حجة واما على طريق المناظرة وان يقول لهذا الشخص المذوق
قتله كان حيا في حق كذا وكذا في حق هذا المست الذي قتله كان كذا في حق كذا وكذا في حق كذا وكذا في حق كذا وكذا
يحيي على قايله لانه عليه ما بان من حجة الزم الكافر فخرج على الحقيقة لانه فاضله لا يكون حيا وما

قال لي وكذا يطعن عليه . قيل كانا نرهم موقنا بان الله تعالى على ما نظره مع العيين قال لي في ذلك
 فثبت وكذا يجيبان بيان ذلك لاننا نحن عند انراة ولا يكون كالبيان على ما قاله المسر كما عاينه وقيل
 سئل عما سأل لان نفسه نأمنه في كيفية الاحكام . وقد تنازع النفس بالاحكام لها التي من حيث نفسه
 لكن لم يبق له فضل ولم يمتنع لان الشئ في علمه معبأ به وحكمه كاناخذ للقول . واستمر بنفسه وان كانت
 طريقه ثانياً بيقين وقيل ليطعن عليه اي كذا في قلبه واعلم انك قد استجبت في هذا دعوتك واعطيتي ذلك
 سالت وقيل ولا توثر في لوقن بالخلق الى خال ذلك قال لي وكذا يطعن عليه كانه سأل اية الخلة قبل او
 قال لي وكذا يطعن عليه بانك ايتي الذي اودت من كيفية الاحكام . وتجهل ان يكون ابراهيم راد بسبيله ذلك
 ان يكون له اية جسيمة لان اياتهم عليه كلها كانت عقلية واثباتها لساناً انسياً . قبله كانت عقلية وحسنة
 فاجبت اية جسيمة لانها اقطع للشبهة وادفع للعدو وهذا كسؤاله كذا في حيث قاله راد بسبيله
 اية قال ايتك الا تكلم انما سالت اية جسيمة على ذلك سؤل ابراهيم عليه السلام وقال بعضهم انما
 سأل ابراهيم ربه انما الموقن بربك بغير شك في قوله في محادثة الكهان الذي يجي في بيتك وتعلم انك
 ان لا تحيكا . ليس على ما اراه الكهان في قول هذا الرجلين واستبقا . انما خرجنا . والله اعلم . وكذا في ذلك
 هذا لانه عقيب ذلك . قال في هذا رتبة من الطير فصرها اليك . لا يجيب . سئل عن قطع من
 بالنسبة على قوة من قرأها بالكثر من صناديقه وحرارة خمره وقيل الملقن انك فيها الصارعة الى اكمال
 كذلك في حرفه انما تعود وتقرى بالرفع فصرها اليك من صناديقه وقيل اياك ايضاً وقيل فصرها اليك
 اعدت فصرها اليك بقا الصناديق التي في حوز وقيل صناديقه وقيل قطع وقيل اصرها اليك وقيل هذا
 في حرفه بعبارة سؤل اية جسيمة من الطير انما خسر كذا رتبة والله اعلم . واما في الدنا فانها اربع جهات
 وهي مهاب الريح من الجنوب والشمال والدين والقبض فطاهر هذا ان يكون الجبال اربعة لكل جبال الله
 في هذا ذهب كذا المفسرين . وقيل في هذا انما قال في كبر انما قال في كبرك سؤل اية جسيمة
 عليه ان الطير انما استبته لان لا بد له ان يلقى صخرة جلي ويحيى واستقامت تركبته ولا يتركب اليه
 الاضطرار . وانما في هذا ما لا يتبين بالطير ان وقيل انما امر اربع الطيور ليحيى الى هوى لا ارضو فيكون في الحجرة
 احيى والدة عليها وكذا في حاشيته الاصل قال جعفر الصادق في هذه الآية انه طلب قوة خيرة القلب
 افي بماذا احيى القلب او مات بالفضله فامر الله تعالى بفتح اربعة من الطيور لذلك والطار من فوق القرب
 وجعل الطيور مثلاً له لا تاراد الله اعلم بطاير من رتبة الدنيا فاد بالفراب الحرة واد بالذلك المشو
 واد بالالسل اكل مكانه اسنان الى ان الحياة القلب بغير كل هذه الاشياء الاربعة واخراجها من القلب
 في قوله تعالى مثل الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله كمثل الحبة التي انتسبع سنابل الى كل سنبل
 مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء . فيقول من يملك مثل النفقة في سبيل الله بالجملة التي ذكرها جعفر اخبرها
 ان يبارك في تلك النفقة فيزداد وينمو على ما بارك في حبة واحدة فصار تسبع مائة الى كذا في قوله
 ويرى الصدقات وكذا كذا ان الصدقة تلتف وتلا شئ في ايدى الفقراء فيكون كذا في قوله تعالى
 ارف الحبة في الارض بعد ما تلت في الارض وتفسد فصار تسبع مائة وزيادة . فعلى ذلك الصدقة في طاعة الله
 لا النفقة فيها ترى وان كانت تافهة وقال بعضهم في الآية منسوخة بالصدقات المفروضة وكذا في الآية
 لان الآية سبقت لبيان وقد التا بسبب الصدقة والوقد لا فيجعل النسخ لانه يكون خلف في الوقت تعالى الله
 عز ذلك الا ان يعنى نسخ غير الصدقة بغيرها فاما لو عد في قوله تعالى والله واسع عليم
 قيل واسع غني وقيل جواد بوسع على من يشاء . وقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعون
 ما انفقوا مثلاً ولا اذق . قال المفسر في سبيل الله لاجلها وذلك والله اعلم لان الله اذا اخبرنا ان
 المسلمين خرجوا للشيطان وسبيل يكون سبيله وطريقه ولهم من وادخرجوا للجهنم وقال المشرك خرجوا
 ليسلكوا طريق الله عز وجل ويصبروا دينه واوالياءه . لذلك كان تخصيصهم لغير قولها الذين امنوا ايماناً
 في سبيل الله ولا كان يجي ان يسلكوا لطاعات الخيرات كلها سبيل الله لانها سلوك سبيل الله وطاعة
 وقوله ثم لا يتبعون ما انفقوا مثلاً ولا اذق في قوله تعالى الله واذى على الفقير وقيل متى على الفقير واذى ثم قيل
 منه في الفقير بعد ما انفق عليه وصدق واذا هو تويجه عليه بذلك وتعيينه . والله اعلم . وفي قوله تعالى
 كقوله يمينون عليك ان اسلموا وقولهم لا يخرجهم من دينهم ولا يخرجهم من دينهم ولا يخرجهم من دينهم
 وقوله تعالى ولا يفرق بينكم وبينهم ولا يفرق بينكم وبينهم ولا يفرق بينكم وبينهم ولا يفرق بينكم وبينهم
 بغير اذق وقيل لا يفرق بينكم وبينهم ولا يفرق بينكم وبينهم ولا يفرق بينكم وبينهم ولا يفرق بينكم وبينهم

اذ ومن فان قيل كيف جمع بين القول المعروف والمغفرة وبين الاذى والمغفرة التي يتبعها الاذى
 والمغفرة فقال القول معروف ومغفرة حين صدقة يتبعها اذى في الاول حين وثاني شرا ان الصدقة تبطل الاذى
 والمغفرة لفظه حين يستعمل المخرج في كلام الناس فانما يستقيم ان كانا الفعلان من باب افعال ولا يرد لاجلها
 زيادة رجحان فيقال لا احدهما خير من غيره من وجوه احدهما لا يرد هذا في قوله تعالى اذى في قوله تعالى
 الحسن فيكم والمغفرة من ظلمة حين من الصدقة وان كان بين كل محاسن من حيث المفعول كرفع الصدقة لا يرفع
 نعم المغفرة والمغفرة وكذا الشاء الحسن ونفع الامر المعروف انما الفصل بالقبول من الامور وانما كذا في قوله
 محاسن في قوله تعالى الله وهذا كما في قوله تعالى قل اعوذ بالله من شر من الله ومن الله ومن الله ومن الله
 من الله ومن الله ومن الله ومن الله ومن الله ومن الله ومن الله ومن الله ومن الله ومن الله ومن الله ومن الله ومن الله
 نعم اعوذ بالله فكذلك الاذى في قوله تعالى الله اعلم ويجهل قوله تعالى في قوله تعالى لا تسبوا الله ولا رسوله
 واعطاه الصدقة مع الموقن في الاذى لان الصدقة قربة وهي من باب الجحيم يتبعها الاذى في قوله تعالى الله
 والمغفرة فيكون الراد كجبل حبل المصدق من الصدقة لانها تبطل بسبب الاذى وفيها نقصان ما لا يرد
 الجبل اذ كان في غير رتب في الاخرة والله اعلم وقيل قول معروف التسيح والشتا والحد لله والمغفرة
 انما هي على نفسه قال كذا في قوله تعالى الله اعلم ويجهل قوله تعالى في قوله تعالى لا تسبوا الله ولا رسوله
 اذى وقيل في قوله تعالى الله اعلم ويجهل قوله تعالى في قوله تعالى لا تسبوا الله ولا رسوله
 كما يقال الشئ حين من لاشئ وكما يقال في يوم بارداً المعام في البيت حين من الحرج لا يرد بذلك الرجوع وكذا في
 احدهما حين من لاشئ في قوله تعالى الله اعلم ويجهل قوله تعالى في قوله تعالى لا تسبوا الله ولا رسوله
 بالعقوبة فكذلك الموقن في الاذى وقوله تعالى الله اعلم ويجهل قوله تعالى في قوله تعالى لا تسبوا الله ولا رسوله
 الموقن في الاذى في قوله تعالى الله اعلم ويجهل قوله تعالى في قوله تعالى لا تسبوا الله ولا رسوله
 لم يصدق على الصدقة من لا الذي يرضى الله ورضاه حسناً فاضاً عفواً كذا في قوله تعالى الله اعلم ويجهل قوله تعالى
 حسناً وما اعتدوا لانفسكم من حين تودوه عند الله فحينما اعطاهم اموالهم وقال ان الله اشترى من المؤمنين
 انفسهم واموالهم بالجنة وان كانت تلك الاثمن الا ان الله حقيقته تعالى اعطاهم الثواب على ذلك واخبر
 ان من اعطاهم اخيراً في الدنيا بغير حساب يحصل له الاثمن عليه كالمباد لا تملكه تجرى بين الناس ولا يكون انفسهم على
 بعض جهة المباد اخذ بغير اعطاه واما من عصى ان يورده اذا اختار جهة التبع ودون المباد لا تملكه تجرى بين
 على الفقير ولا يورده فقد جرى على من المباد له وما لا جهة التبع على الفقير من غير ابقاء . وجعل الله تعالى
 في قوله تعالى الله اعلم ويجهل قوله تعالى في قوله تعالى لا تسبوا الله ولا رسوله
 اعطاه ما لا الله تعالى في قوله تعالى الله اعلم ويجهل قوله تعالى في قوله تعالى لا تسبوا الله ولا رسوله
 اعطى الفقير كذا انما ليس توجب على من امر بذلك العمل به باقته نفسه مقامه اذ كان المأمور وغير مأمور
 الامر بالانفس على الخصوص والنفق باعطاه الصدقة يكون عاملاً لله تعالى في قوله تعالى الله اعلم ويجهل قوله تعالى
 من عباده وقوله تعالى الله اعلم ويجهل قوله تعالى في قوله تعالى لا تسبوا الله ولا رسوله
 من على الفقير يورده فيكون ذلك في الحاصل اخراج نفسه من ان يكون عاملاً لله تعالى في قوله تعالى الله اعلم ويجهل قوله تعالى
 لا يرضيه ابتغاء وجهه الله وانما اذا ابتغى وجهه الفقير ليعمل له فاذا لم يرض له غرضه من جهة الفقير في عليه
 او في غيره من الثواب الذي وعد على العمل له فانه اعلم ثم اختلف في قوله تعالى الله اعلم ويجهل قوله تعالى في قوله تعالى لا تسبوا الله ولا رسوله
 بالله واليوم الآخر . قال بعضهم المانفقون كانوا ينفقون اموالهم باذله قوله واكفون بالله واليوم الآخر
 سئل الصدقة التي فيها من اذى الصدقة التي فيها اناء ذلك والله اعلم ان الصدقة التي فيها من اذى
 لم يبيع فيها وجهه الله تعالى وكان كذا الصدقة التي ينفقها الذي لا يتبعها وجهه الله تعالى وقال
 اخرون كل صدقة فيها رياء فذلك حكمها سواء كان منفعها كافاً او سلباً كونه لم يبيع بها وجهه الله تعالى
 الاخير وقوله تعالى الله اعلم ويجهل قوله تعالى في قوله تعالى لا تسبوا الله ولا رسوله
 القوم الكافرين . الضمير في الاذى في قوله تعالى الله اعلم ويجهل قوله تعالى في قوله تعالى لا تسبوا الله ولا رسوله
 المتعالم ان لا والصدقة التي فيها الموقن في الاذى بالانفاق الذي عليه رياء في صير لا مثلاً لغيره في قوله تعالى
 في الاصل وهو محسوس وذلك ان الضمير في الاذى في قوله تعالى الله اعلم ويجهل قوله تعالى في قوله تعالى لا تسبوا الله ولا رسوله
 الاخذة للخلق والذات والذات الذي وعد الصدقة ليس محسوس بل هو غايبة فغيرها في قوله تعالى الله اعلم ويجهل قوله تعالى في قوله تعالى لا تسبوا الله ولا رسوله
 فقال لما كان لثواب الذي يكون الاخذة بذهب المظالم المشدود حتى لا يبقى له من ذلك الثواب الذي
 يكون للصدقة بذهب وتلاشي حتى لا يظفر بها بعد الموقن في الاذى في قوله تعالى الله اعلم ويجهل قوله تعالى في قوله تعالى لا تسبوا الله ولا رسوله

من الآيات المشابهة وقيل المحكمات التي يعرفها كل أحد فانظر فيها ما ملأ من وعكروا المشابهة هي التي لا
يعرف عند البحث عنه والطلقة وقيل المحكم ما اتفق عليه ويفهم مراده والمثابهة هي التي لا يعرف
للمتنبية عند أقصى حواجز الخلق من لسان في الحكم منه وهو نحو الحروف المقطعة وغيرها مما لا يفهم
وتجمل ان يكون المحكمات هي ما ظهر لكل أحد من قبل الاسلام حتى يختلفوا فيه والمثابهة هي التي لا يشبه
على لسان اختلاف الناس فاختلفوا فيها أو ما لا يوافق ظاهر الظاهر أو يوافق ظاهر الظاهر أو يوافق ظاهر الظاهر
بالظاهر فبالظاهر وقيل آخرون بالباطن لما رآوا ظاهره جودا وظاهرا وبشبهه ما مع اتفاقهم على الجور والظلم
فما فيه تماثل من نحو الاختلاف بين أهل الحق والمجتمعة في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله فاعلموا
نظامه وحددنا من الظاهر والباطن لما في التمسك بالظاهر استنباطا للخلق بالحق تعالى عن ذلك وقيل يجوز
أن يوقف على المشابهة لفرقة الحكم وقيل الحكم هو كل ما يقع المبدأ وهذا لا يقع لاندنا من اختلافنا في استنباط
وتعلق كل دليل واحد على كل ما ندعوه عليه هو الحكم والذي عليه خصه هو المشابهة ولو كان الحكم استنباطا
هو الظاهر لما وضع لما تصور اختلاف بينهم وقيل ما الحكم في اننا لا نستطيع وقيل اننا لم تعلمه من غير
تجمل وخبرنا أحدهما ان يظهر فضل العلم على غيره العلم بالوضع الجاهل به ونقداد التعلم منه فتكون كلمة
الوفاة التعلم والجهل في طلبه لثباته في وجوب علمه طلبه كونه من العلم والنظر في الحقيقة والحق
فيه وتامر من ذلك فينا الوفاة بالاجتهاد وطلب العلم فاستمعوا بالطلب فكونوا متعلمين في العلم والحق
وأما انزال ما لم تعلم من المشابهة لا يقتضي ذلك بالوقف فيه والامتناع عن طلبه جعل العلوم قسمين
قسم منها ابتداء بتخصيصه وتعليمه وقسم منها غير ذلك فطلب العلم بالعلم والامتناع عن طلبه جعل العلوم
قسمين ابتداء ما في قسم منها بالتخصيص وقسم بالترك والامتناع عن طلبه والله ان يمتحن عباده
بما يشاء من أنواع المحقق والله الموفق وهو أعلم بقوله تعالى من كان يحب العلم فليعلم ما يحب العلم
الكتاب ويصنع المصنوع على غير ما في السنة من حيث ينبغي العلم بالاعتقاد والمثابهة بجعل الاعتقاد
بدون العلم من حيث ينبغي العلم بالله تعالى ولا مزية لأحد مما في الآخرة وعلى هذا يخرج تسمية ما الله تعالى
أما لقرى لا نهى المتقدمة على غير ما في القرى تقدمت به وقيل لا يجوز تقديم ما هو في القرآن على ما في القرآن
كما ذكر في الفقه ان ثبت من هذا سنة فافهم الكتاب والقرآن لانها أصل من حيث الحق فان جميع ما في
الشرع في القرآن مودع في حق طريق الأيمان والمثابهة لانها هي السجدة على غير ما في القرآن تقدمت به
وتفضيله من حيث تعلق زيادة الثواب بتلاوته وتكون ذلك والله أعلم ويحتمل قوله في الكتاب المحكمات
مقصود الكتاب لكونه للظاهر المراد والمثابهة ما فيه شبهة من غير تسمية كقوله تعالى ان القرآن
عليه افضل من المشابهة هو الدخيل في استنباطه وكذا سمي المشكوك في ذلك في انشكاله وامثاله
والله اعلم وفي الآية نقص قول المتنبية ان الله تعالى لا يفعل الامور الا بالعلم والعبادة في الدين لا يثبت
لهم الحكم من غير الحكم بل يثبت في الكتاب محكمات ومثابهة ما لو كان اصل الحق في الدين حيث يرتفع
الاختلاف بين الناس في الدين ولما وقع العوض في الفضل والعبادة قد لا ان الله تعالى قد يفعل لهم المحسن
بالعلم والدين في التلاوة وامتناعا منه انهم ولكن لا يخرج عن الحكم وان كانت قد تفسر قوله تعالى
فامر الامر والامر لله تعالى لا يكون الامور الا بالعلم والعبادة في الدين لا يثبت لهم الحكم من غير الحكم
ما شرع من الاحكام فانها المصالح لهم ولا يكون مصلحة لهم فخلاد في الامور لا يجوز ان يفعلوا ويحتمل
ما هو حكمه وان كان غير ذلك اصل الحكم في الدين فمتى انما يثبت في الدين على الامور والعبادة الله تعالى والعب
في الحكم على ما هو خير لهم في الدين والله الموفق وقوله تعالى فانما الدين في قلوبهم ذنوب
ان يبع هو الرب والشك ثم السيل من الجور يقرن فانهم من قبل الحق لان همتهم المسكون من الحق
والثاني ان يكون في اعتقاده واعتقاده ان على الحق كحق الحق يعرض منه في الطلب فان كان المراد
من الآية هو الاول يكون الآية في الكفر وقوله تعالى فيقولون ما تشاء منه أي من القرآن على هذا التاويل
ما استنبطه حسابه استخرج من هذه الآية وانما يشاء الله تعالى فذلك قوله وما يشاء الله تعالى
ذلك لتوزيعه على العوام واهل العبادات وابتغاء الفتنة وقيل الفتنة الكفر ويحتمل الفتنة المحنة
أي يمتحنوننا هل الاسلام وقوله تعالى وابتغاء تأويله يمتحنون نفسهم من هذه الآية
من المدة ولوقت ذلك علم ليطيع الله الرسل على ذلك فضلا منهم فذلك قوله وما يشاء الله تعالى
أي ما يشاء الله تعالى من هذه الآية واهل هذا التأويل هو المنهى وان كان المراد هو الثاني فالأ
في اصحاب الأهواء من الذين يدينون دين الاسلام وذلك ان كل ذي مذعب من اهل الامتلاء يعقد

طاعة الله فاداموه ونواهيهم فيعتدوا باتباع القرآن بقوله استمعوا ما انزل اليكم من ربكم وقوله تعالى
ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقرب الى الله فيخلق بظاهريته تدعى انما تحكمه بما عنده انه هو الحق بعد ان جحد
نفسه في طلب الحق ويثبت المشابهة لاندنا من اختلافنا في استنباطه وانما يشاء الله تعالى فذلك قوله
يقضونها منهم من الآيات والقرآن فظننا منهم ان ذلك اتباع الحكم ويمتنعون عن اتباع ما عليه يورد
الآية في يرضون عما اهل السنة من الخلل في الدين والواقع المبدأ المأخوذ لهذا الشأن وترك الاستغناء
بتاويل ما عرضه لكان لكان هو متبع عند الآمة ومطيعا المشابهة بحقه بدووا لتلخيص على من ذلك
المحكمة وابتغاء الفتنة في السنة واهل السنة يمتنعون عن اتباع المشابهة ويطلبوا العلم حقيقة ذلك
الحالة تطلب مع الاعتقاد بان ما اذا الله به حق ويمتنعون عما عليه توارث الآمة واجماع الصحابة على ما روي
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لعن من عصى الآمة ثم اشار الى التمسك على ما هو عليه واصحابه وبين ان
يردوا المشابهة الى ما هو الحكم بالجماع الآمة فيوصلون بذلك الى ما في المشابهة بعد ان جحدوا كرههم
النظر في ما ملأوا من رجاء الاصله انما الوعد والذين جاهدوا فينا المهديهم يسكنونهم بين
العلماء الاختلاف فان اهل السنة في العلم لم يخط في الوقوف على المشابهة منهم من مال الى الجور والبدع
الى الحكم وقيل الوقوف على قوله ولا يجوز في العلم ثم ابتداء فقال يقولون انما كل من عندنا أي
قد قالوا انما كل من عندنا انما جعله حاله لا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع
امتناع كل من عندنا انما كقولهم في العلم لم يخط في الوقوف على المشابهة منهم من مال الى الجور والبدع
في الوقوف على حقيقة ما حفظهم التسليم الى الله مع اعتقاد حقيقة المراد عنده وجعل موضع الوقوف
على قوله لا اله الا الله ثم ابتداء فقال ولا يجوز في العلم ثم ابتداء فقال يقولون انما كل من عندنا أي
كقولهم في يد ضرب زيد مبتدأ وخبر بضمير وقيل لا يجوز في العلم ثم ابتداء فقال يقولون انما كل من عندنا أي
رسم أي ثبت وقيل لا يجوز في العلم ثم ابتداء فقال يقولون انما كل من عندنا أي
لوما يحفظ الاول المحقق والعقل فان قيل حقيقة الاتباع للشيء هو اتباع ما فيه من المبدأ فافهم امر ابا تمام
ما انزل الله بقوله استمعوا ما انزل اليكم من ربكم وكذلك مدح بالاتباع بقوله يتلونه حوله أي يتبعونه
حق اتباعه والمثابهة بما انزل الله تعالى من حيث ينبغي العلم بالاعتقاد والمثابهة بجعل الاعتقاد
بدون العلم من حيث ينبغي العلم بالله تعالى ولا مزية لأحد مما في الآخرة وعلى هذا يخرج تسمية ما الله تعالى
أما لقرى لا نهى المتقدمة على غير ما في القرى تقدمت به وقيل لا يجوز تقديم ما هو في القرآن على ما في القرآن
كما ذكر في الفقه ان ثبت من هذا سنة فافهم الكتاب والقرآن لانها أصل من حيث الحق فان جميع ما في
الشرع في القرآن مودع في حق طريق الأيمان والمثابهة لانها هي السجدة على غير ما في القرآن تقدمت به
وتفضيله من حيث تعلق زيادة الثواب بتلاوته وتكون ذلك والله أعلم ويحتمل قوله في الكتاب المحكمات
مقصود الكتاب لكونه للظاهر المراد والمثابهة ما فيه شبهة من غير تسمية كقوله تعالى ان القرآن
عليه افضل من المشابهة هو الدخيل في استنباطه وكذا سمي المشكوك في ذلك في انشكاله وامثاله
والله اعلم وفي الآية نقص قول المتنبية ان الله تعالى لا يفعل الامور الا بالعلم والعبادة في الدين لا يثبت
لهم الحكم من غير الحكم بل يثبت في الكتاب محكمات ومثابهة ما لو كان اصل الحق في الدين حيث يرتفع
الاختلاف بين الناس في الدين ولما وقع العوض في الفضل والعبادة قد لا ان الله تعالى قد يفعل لهم المحسن
بالعلم والدين في التلاوة وامتناعا منه انهم ولكن لا يخرج عن الحكم وان كانت قد تفسر قوله تعالى
فامر الامر والامر لله تعالى لا يكون الامور الا بالعلم والعبادة في الدين لا يثبت لهم الحكم من غير الحكم
ما شرع من الاحكام فانها المصالح لهم ولا يكون مصلحة لهم فخلاد في الامور لا يجوز ان يفعلوا ويحتمل
ما هو حكمه وان كان غير ذلك اصل الحكم في الدين فمتى انما يثبت في الدين على الامور والعبادة الله تعالى والعب
في الحكم على ما هو خير لهم في الدين والله الموفق وقوله تعالى فانما الدين في قلوبهم ذنوب
ان يبع هو الرب والشك ثم السيل من الجور يقرن فانهم من قبل الحق لان همتهم المسكون من الحق
والثاني ان يكون في اعتقاده واعتقاده ان على الحق كحق الحق يعرض منه في الطلب فان كان المراد
من الآية هو الاول يكون الآية في الكفر وقوله تعالى فيقولون ما تشاء منه أي من القرآن على هذا التاويل
ما استنبطه حسابه استخرج من هذه الآية وانما يشاء الله تعالى فذلك قوله وما يشاء الله تعالى
ذلك لتوزيعه على العوام واهل العبادات وابتغاء الفتنة وقيل الفتنة الكفر ويحتمل الفتنة المحنة
أي يمتحنوننا هل الاسلام وقوله تعالى وابتغاء تأويله يمتحنون نفسهم من هذه الآية
من المدة ولوقت ذلك علم ليطيع الله الرسل على ذلك فضلا منهم فذلك قوله وما يشاء الله تعالى
أي ما يشاء الله تعالى من هذه الآية واهل هذا التأويل هو المنهى وان كان المراد هو الثاني فالأ
في اصحاب الأهواء من الذين يدينون دين الاسلام وذلك ان كل ذي مذعب من اهل الامتلاء يعقد

فما اختلف في قول النسخة قال الثاني ما يطر على بعض المادة خارجا عن حيزها او يغير عند ذلك الرسل
 الرسالة ليست على ان الذي انسله اليهم هو الذي نزل في مفرقة على صديق دعوا ليعلم بها حتى يوصلوا
 بها رسالة فتنزع عنهم العلة ويلزم عليهم صحة ومنها النسخة وهي التي جات به الرسل في كتابهم
 من كتب محمد صلى الله عليه وسلم وصنفه ومن الانباء عما لا يسيل الى الوقوف عليها الا ان تعلم بلا تقدم
 او ما لا تعلم حقيقة ذلك لا الله تعالى ان الله تعالى هو الذي اطلعهم عليها التكون ان الله تعالى على صديق
 دعوا هو الرسالة ومنها العقلية وهي تعرف بالحجج عنها والنظر في الثابتات لا يستقام القامحة
 المتصلة او معرفة الصانع وتوحيد وسمانه صفاته والرسالة ونحوها فوجد حمل الله تعالى هذه الايات
 كلها الرسول صلى الله عليه وسلم فمن كذب عليه التكلم فقد كفر بهذه الايات الكفر بهذه الايات
 يخرج على وجهين احدهما ان يرد بالاكفر ان حقيقة الايات اذ هي ثابتة وضعت لقيام بها ما اقيمت له ناسطة
 انما نزل النظر فيها فاضلوا الى تحقيقها استحقوا وكلفوا به فان لم يفعلوا مع الامكان من حيث الاستطاب
 وهذا من اعظم نعم الله تعالى ان يبين لنا طريق الهدى ويقيم على ذلك ايات حسنة وعقيدة ويعطي الامارات على
 العتصم واليقين والكسوة والتوفيق عند الجاهل فقد ارباعا به الكفر بهذه النعمة فبقيت به ثمة لمن كثر
 بهذه النعمة لما ذكر في الايات العتصم ومعاذ الله من ذلك ان يرد بالكفر ولا الكفر بهذه الايات
 الا انه فنشبت بها الايات لما بها تكلم حقيقة كانبسب الاشياء الى اسبابها التي بها رسل اليها ذلك
 معنى الكفر بالايات الله عليه وسلم وتقولون النبيين يعزجهم فيقولون لم يتولدوا في هون و
 يعصرون فقلهم وهو قوله تعالى فان قالوا لكم فاقولوا هم انهم انما اتواكم على انفسهم لا يفترون
 قلوبهم وكقولهم كذا فان اقامت القرآن فاستعد بالله احدى اذ قد انقر بالقران وكقولهم اذ اقمتم في
 الاماكن اقاموا الى الضلالة وبيع قلوبهم وما شارعوا في الضلال لم يقدروا على الطمارة بكونه فعلا لا حاجة اليه
 ففصل الضلالة او لما اصاب الشرايع في الضلالة بالطمارة فلا يغفل الاخر به فكذلك الاول ويصير وقيل
 النبيين اقرضوا بقتل ابايهم الانبياء عليهم السلام فاضلوا ذلك الله لوجود الرضا منهم بذلك
 على طريق الاستعانة وقيل المراد منها انهم فقتلوا الانبياء فبيحروا ويرد باهل الكفا الذين كانوا
 في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل انهم كانوا يقتلون النبيين في كل يوم قال الشيخ ابو منصور
 لا افرق هذا فان مع النقل فمحمول على انهم تمتوا ذلك فتكون ذلك بمنزلة القتل منهم سموا في القتل
 انهم قتلوا كل يوم نبيا واحدا وانما هو مسمى الانبياء في كل يوم فقتلوا الانبياء فبيحروا ويرد باهل الكفا الذين كانوا
 عليه وسلم وقولهم يقتلون الذين ياتونهم بالقرآن فيقتلونهم فبيحروا ويرد باهل الكفا الذين كانوا
 الاسلام يبيشهم بقتل الانبياء عليهم السلام فاضلوا ذلك الله لوجود الرضا منهم بذلك
 لا يصح ان يامر رسوله عليه السلام بالقتل لانهم لم ياتوا بالقرآن فيقتلونهم فبيحروا ويرد باهل الكفا الذين كانوا
 انما المراد هو اهل الكفا الذين ياتونهم بالقرآن فيقتلونهم فبيحروا ويرد باهل الكفا الذين كانوا
 المطلقة انما انتم جعلتم في السكوت والخبرات خاصة وانما استعمل المنداب والشر في تصفية العقيدة فبيحروا ويرد باهل الكفا الذين كانوا
 ههنا بقولهم فبيشهم بقتل الانبياء عليهم السلام فاضلوا ذلك الله لوجود الرضا منهم بذلك
 الباطن في حق وجوب الاعتقاد بالانبياء واما ما في حق وجوب العمل لا غير ذلك فاما ما في حق وجوب العمل لا غير ذلك فاما ما في حق وجوب العمل لا غير ذلك
 الاعتقاد مع التعارض والاعتقاد بالانبياء فبيحروا ويرد باهل الكفا الذين كانوا
 في الشرور والعتاب بالعتيد فذلك تقولون في سائر المواضع والله اعلم **وقوله** اولئك الذين همضت
 اعماقهم في الدنيا والاخرة يحتمل وجهين يحتمل انهم همضوا في الدنيا فاضلوا ذلك الله لوجود الرضا منهم بذلك
 كانوا على الدنيا والاخرة فبيحروا ويرد باهل الكفا الذين كانوا
 من ههنا والهم والعتاب والعتاب بالانبياء فبيحروا ويرد باهل الكفا الذين كانوا
 والاخرة اما قد ساءلوا ما في الدنيا والاخرة فبيحروا ويرد باهل الكفا الذين كانوا
 ما كان يريد قواسا الدنيا فاضلوا ذلك الله لوجود الرضا منهم بذلك
 من الكتاب قوله الرتر يتكلم بوجوب العمل لا غير ذلك فاما ما في حق وجوب العمل لا غير ذلك فاما ما في حق وجوب العمل لا غير ذلك
 المرفلانا يقولون في كذا وكذا يقول ذلك على طريق النسخ ليعظم ما وقع ذلك عندك والنا في
 يستعمل التبيين والتذكير فاما ما كان في حق وجوب العمل لا غير ذلك فاما ما في حق وجوب العمل لا غير ذلك فاما ما في حق وجوب العمل لا غير ذلك
 كاذبا واما الكتاب فبيحروا ويرد باهل الكفا الذين كانوا
 وهو القرآن الحقا اولى كذا بهم وهو لقوله ولا تجعلوا لله شركاء **وقوله** يبيحون الى كتاب الله يحتمل ان يكون

فما اختلف في قول النسخة قال الثاني ما يطر على بعض المادة خارجا عن حيزها او يغير عند ذلك الرسل
 الرسالة ليست على ان الذي انسله اليهم هو الذي نزل في مفرقة على صديق دعوا ليعلم بها حتى يوصلوا
 بها رسالة فتنزع عنهم العلة ويلزم عليهم صحة ومنها النسخة وهي التي جات به الرسل في كتابهم
 من كتب محمد صلى الله عليه وسلم وصنفه ومن الانباء عما لا يسيل الى الوقوف عليها الا ان تعلم بلا تقدم
 او ما لا تعلم حقيقة ذلك لا الله تعالى ان الله تعالى هو الذي اطلعهم عليها التكون ان الله تعالى على صديق
 دعوا هو الرسالة ومنها العقلية وهي تعرف بالحجج عنها والنظر في الثابتات لا يستقام القامحة
 المتصلة او معرفة الصانع وتوحيد وسمانه صفاته والرسالة ونحوها فوجد حمل الله تعالى هذه الايات
 كلها الرسول صلى الله عليه وسلم فمن كذب عليه التكلم فقد كفر بهذه الايات الكفر بهذه الايات
 يخرج على وجهين احدهما ان يرد بالاكفر ان حقيقة الايات اذ هي ثابتة وضعت لقيام بها ما اقيمت له ناسطة
 انما نزل النظر فيها فاضلوا الى تحقيقها استحقوا وكلفوا به فان لم يفعلوا مع الامكان من حيث الاستطاب
 وهذا من اعظم نعم الله تعالى ان يبين لنا طريق الهدى ويقيم على ذلك ايات حسنة وعقيدة ويعطي الامارات على
 العتصم واليقين والكسوة والتوفيق عند الجاهل فقد ارباعا به الكفر بهذه النعمة فبقيت به ثمة لمن كثر
 بهذه النعمة لما ذكر في الايات العتصم ومعاذ الله من ذلك ان يرد بالكفر ولا الكفر بهذه الايات
 الا انه فنشبت بها الايات لما بها تكلم حقيقة كانبسب الاشياء الى اسبابها التي بها رسل اليها ذلك
 معنى الكفر بالايات الله عليه وسلم وتقولون النبيين يعزجهم فيقولون لم يتولدوا في هون و
 يعصرون فقلهم وهو قوله تعالى فان قالوا لكم فاقولوا هم انهم انما اتواكم على انفسهم لا يفترون
 قلوبهم وكقولهم كذا فان اقامت القرآن فاستعد بالله احدى اذ قد انقر بالقران وكقولهم اذ اقمتم في
 الاماكن اقاموا الى الضلالة وبيع قلوبهم وما شارعوا في الضلال لم يقدروا على الطمارة بكونه فعلا لا حاجة اليه
 ففصل الضلالة او لما اصاب الشرايع في الضلالة بالطمارة فلا يغفل الاخر به فكذلك الاول ويصير وقيل
 النبيين اقرضوا بقتل ابايهم الانبياء عليهم السلام فاضلوا ذلك الله لوجود الرضا منهم بذلك
 على طريق الاستعانة وقيل المراد منها انهم فقتلوا الانبياء فبيحروا ويرد باهل الكفا الذين كانوا
 في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل انهم كانوا يقتلون النبيين في كل يوم قال الشيخ ابو منصور
 لا افرق هذا فان مع النقل فمحمول على انهم تمتوا ذلك فتكون ذلك بمنزلة القتل منهم سموا في القتل
 انهم قتلوا كل يوم نبيا واحدا وانما هو مسمى الانبياء في كل يوم فقتلوا الانبياء فبيحروا ويرد باهل الكفا الذين كانوا
 عليه وسلم وقولهم يقتلون الذين ياتونهم بالقرآن فيقتلونهم فبيحروا ويرد باهل الكفا الذين كانوا
 الاسلام يبيشهم بقتل الانبياء عليهم السلام فاضلوا ذلك الله لوجود الرضا منهم بذلك
 لا يصح ان يامر رسوله عليه السلام بالقتل لانهم لم ياتوا بالقرآن فيقتلونهم فبيحروا ويرد باهل الكفا الذين كانوا
 انما المراد هو اهل الكفا الذين ياتونهم بالقرآن فيقتلونهم فبيحروا ويرد باهل الكفا الذين كانوا
 المطلقة انما انتم جعلتم في السكوت والخبرات خاصة وانما استعمل المنداب والشر في تصفية العقيدة فبيحروا ويرد باهل الكفا الذين كانوا
 ههنا بقولهم فبيشهم بقتل الانبياء عليهم السلام فاضلوا ذلك الله لوجود الرضا منهم بذلك
 الباطن في حق وجوب الاعتقاد بالانبياء واما ما في حق وجوب العمل لا غير ذلك فاما ما في حق وجوب العمل لا غير ذلك فاما ما في حق وجوب العمل لا غير ذلك
 الاعتقاد مع التعارض والاعتقاد بالانبياء فبيحروا ويرد باهل الكفا الذين كانوا
 في الشرور والعتاب بالعتيد فذلك تقولون في سائر المواضع والله اعلم **وقوله** اولئك الذين همضت
 اعماقهم في الدنيا والاخرة يحتمل وجهين يحتمل انهم همضوا في الدنيا فاضلوا ذلك الله لوجود الرضا منهم بذلك
 كانوا على الدنيا والاخرة فبيحروا ويرد باهل الكفا الذين كانوا
 من ههنا والهم والعتاب والعتاب بالانبياء فبيحروا ويرد باهل الكفا الذين كانوا
 والاخرة اما قد ساءلوا ما في الدنيا والاخرة فبيحروا ويرد باهل الكفا الذين كانوا
 ما كان يريد قواسا الدنيا فاضلوا ذلك الله لوجود الرضا منهم بذلك
 من الكتاب قوله الرتر يتكلم بوجوب العمل لا غير ذلك فاما ما في حق وجوب العمل لا غير ذلك فاما ما في حق وجوب العمل لا غير ذلك
 المرفلانا يقولون في كذا وكذا يقول ذلك على طريق النسخ ليعظم ما وقع ذلك عندك والنا في
 يستعمل التبيين والتذكير فاما ما كان في حق وجوب العمل لا غير ذلك فاما ما في حق وجوب العمل لا غير ذلك فاما ما في حق وجوب العمل لا غير ذلك
 كاذبا واما الكتاب فبيحروا ويرد باهل الكفا الذين كانوا
 وهو القرآن الحقا اولى كذا بهم وهو لقوله ولا تجعلوا لله شركاء **وقوله** يبيحون الى كتاب الله يحتمل ان يكون

[illegible]

في اللغة

[illegible]

أمر لا يدركه عليه السلام لا من العلم بكل سر وبجوى ولا قوة إلا بالله ثم في مخاطبة أهل الكتاب واليهود
 وجوه من المصنف ما أحدها أن ذلك من زمان لم يكن زمان حجاج ونظر فامرهم أن ما كانا من زمان قبل ذلك
 فامرهم أن يهاجروا في أممهم وبقاها بكنة الاموال والحل في بقعها ثم جعل سؤالا شائبا في ظهورهم
 دعاهم إلى ترك التقليد في الدين واتباع الحق لا يلعبها أهل الجحاح بقولهم وذا ان يكون لهم المنة من علم الحق
 ومنا من حكمة الربوبية وكيف والقول أصحاب التقليد ساقطة بآثارهم الذين ادعوا علم الكتب المنزلة واما
 ثقة بالآثارهم فبما شأنا وأعليه ان الحق لا يتبدل عنهم مع التقليد دليل متناقض مختلف فان الذين اتبعوا آباءهم
 وتقليدوا لم يكونوا سبعا ابائهم وقد ودهم لم يكونوا سبعا اقدادوا اولئك الذين اذوا انهم ائمة في الدين
 لما عندهم من الكتب المنزلة ولا الذين قلدها انهم فقلنا ان التقليد ليس متناقضا لكونوا أهل نظر في الدين
 ومخاطبة فيه لغيره ان ذلك يمنعهم من التقليد مع ما بين يديهم من الحق ولسانهم بالموعود من حجاج بنبأهم في كتبهم
 وانهم انهم لو كانوا بقلدها والآباء لكان تقليدا وتلك الآباء آخو ما كان عندهم فاباهم على تركه وتلك
 الآباء الذين كانوا على الحق لم يكن بينهم من هؤلاء خفوا تلك الكتب تركوا طريقا باتهم المقدمة فكان اتباع
 اولئك الحق وبنان كتابه موافق لكتبهم فانهم بموجب اعتقادهم التقليد لا يتبع له ما يدعوهم من كان عليه
 الآباء المقدمة دون هؤلاء المتأخرين الذين ثبت عنهم التحريف والله الموفق والذليل المالك كما امرهم على التقليد
 لا يتبعهم بين هاتين الامم فقلنا لا اختلاف في ائمة من قبلنا وكل واحد منهما ان ذلك هو الذي كان عليه الابناء
 وارسلنا في أهل الكتاب وقتنا لا اختلاف في الفرق لا يتبع من حجاج في البعض على البعض وليس بعضهم
 اولى بالتقليد وقصصهم الحاجات في الحوادث الى الحكماء فلا بد من متابعتهم على الحق وغيره الحق نعمت
 الله عز وجل بفضله من اظهر لهم ما انطوى عليه لسانه من الحجاج واما امرهم على ما بين يديهم وحفظ ما كان عليه وآلهم
 فكان ذلك اظهر لبيان ما ولى ما تعرض من افعال الله عليهم بالاهلية والاهلية والاهلية بالاهلية فاما مقتضى
 الحاجة ودفعهم الى العمل بالحق والحق والحق فاما مقتضى الحاجة ودفعهم الى العمل بالحق والحق والحق فاما مقتضى
 والى الآخر في الذين بعد هؤلاء المتأخرين بينهم بتكثير العبادات وتكثير القبايل والى الآخر في الذين بعد هؤلاء
 عليه وكل ذلك على خلاف الطبيعة وقهر المادة وظهر من انما في الدنيا وما فيها العناء والجلال فكان
 يجب ان يتركوا سبله الى ما لا آخر وخرج واحد من أهل عصره على خلاف ما هم عليه اعني ان ذلك
 العصر عصر تقليد وميل الى العمل بالطبائع دون النظر في القبايل وهو لم يفعل ولم يدعو الا الى ما فيه
 عاقبة حميدة وبمعنا فيه ان حاضرة لا عاقبة له اية سماوية خارقة عن راس البشرية فاقطع بعد ذلك
 لعلهم في المنفعة لعلهم في ذلك والله اعلم **وقال طائفة من أهل الكتاب** ما نزلنا ذلك
 على الذين آمنوا وجعلنا لهم آياتهم في الآخرة فاعلموا ان الله على كل شيء قدير **ويجوز** **ويجوز**
 فهم يتوجه وجهين احدهما امر القبله خلاصة فان النبي صلى الله عليه وسلم كان في الدنيا من قبله الى الدنيا
 فلما ورد النسخ الى الكعبة وقد كان صلى الله عليه وسلم في مكة فخرجت القبله الى الكعبة في صلاته فظهر
 قال بعضهم لبعض من قبله الذي انزل على الذين آمنوا وجعلنا لهم آياتهم في الآخرة فاعلموا ان الله على كل شيء قدير
 الى الكعبة يريدون بذلك الحاجة الى الوفاة فاحدى القبلتين فيكون ثبت المصطفى ان كان خطا فلا يصح الحق
 الا الضلال وانما ان الكعبة حق وانما القبول بامر الله تعالى ليس هو على الكعبة لان لا اختلاف في ذلك
 من دين الى دين ومذهب الى مذهب فان من لم يزل من الدين لا اختلاف في ذلك فافقنا فيه مرة ولان لا يفرق بين القبا
 على شأني بالاعتقاد الى الثالث فيجب التمسك بالاول فها نحن في هذا الكتاب وهو الحاجة على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهذا القول نعمت استيعول السعفا من لسان ما ولا هم عن قبلهم ان كانا على حق
 ذلك انما هو ان النسخ في الشريعة سبعا فيهم الطراز ان ذلك يقتضي الحسن والحين القبح وقد يجوز
 على الله تعالى وليس له امر على ما نزلنا من انما لا يتبع لاختلاف العبادات لا اختلاف في اوقات مع بقا الحسن
 في النسخ وقتها لان طهرها بالناسخ ان كان جسيما جزي الى السداد وانما التناسخ في السداد لا ينظر في النسخ
 في الأحوال فانما لا يتبعها في المصحة والمصحة والفقرة والكبر والشباب والشيب والحياة والموت
 وذلك لا يوجب البقاء فها نحن على ان شرع العبادات لمصلحة لمبدأ ذلك فليس سائر شرع من وضع شرع
 وتبعد العبادات بها فها نحن انما نعلم صلاح المبدأ فحقا انما نرى في القبول بكونه صالحا للعبادة ثم لا خلاف
 الذي بعد ذلك في النقل المغير بحسب القول بانها الصلوة وحدها مصلة اخرى والله الموفق والذليل المالك
 الذي انزلها لعلهم ان لا يبايحه ويصرف من سبلهم وكتبهم من الهدى والبيان او وصفوا والله في ذلك
 الحق وتما هذا الدين فامرنا بالآثار بذلك ليردوا قلوبهم ان قد ثبتت فيهم من تقدم من اوليهم بالنبأ على الحق وازم

هذا

على ذلك والذين انزل في آخرها ربعة جارة فيما احب من تبدل من بدل من اوليهم ويحرفهم ما امروا
 بما انزل في آخره اي بالحج والتمسك بكتاب الله صلى الله عليه وسلم ليردوا الضعفة بالتقليد واليهود
 لا يتفق بذلك في الله الموفق وكان من حق الكعبة الذين لم تعلموا انما انما في حال الحج صلى الله
 عليه وسلم انما لم يزل حاله واثباتهم لانهم اذ لم يتعلموا منهم ولم يرد من كونه في كونه فليس الله على الحق
 على ذلك بالحق في ذلك الامر لا يخفى عليه الرجوع في نظر الى كذب علمهم اياهم بظهور رصده عندهم
 عن الغيب بل ان كسار سبب ذلك العلم والله الموفق مع ان القرآن وصف بصدق كتبهم فحقهم في الحق
 مقابلة كتبهم بالقرآن ليعلموا صدق دعواه من الكذب كيف قد ظهر فيهم وفسد فيهم فها هم المصنفين
 لكتبهم الكذب في رسول الله صلى الله عليه وسلم قبله فيهم بعد تصديقه انا هو وشهادة كتابه بذلك
 ليعلم انما انزل على حقهم بعبادته وحسنا كما اخبر الله تعالى عنهم والرجل الاخر من اول الامة ان راد ما احبهم
 ان الامر لله صلى الله عليه وسلم واخره لا حقيقة بيننا وبينهم اذ ذلك يخرج على وجهين ايضا احدهما ان يكون
 دعاهم الى الاول الطريق الى الحق حيد والابان الكتب المقدمة وهم يدعون الى ذلك على ذلك كانوا قبل ظهورهم
 صلى الله عليه وسلم واخر ذلك ما بين من يحرفهم وتفسد علمهم الغد في النبي وعلفهم كسروا على راسهم
 واستغفروا على ما كنتم واطهارا كثير عاقد كتم واليه فكن بوء في هذا والله علم ولما في الحق ليعلم ان يكون
 ذلك من انهم اضطروا لهم على الايمان باطهارا لا حقيقة ليشبوا ليعلمهم في الذين وحرضه على قول
 الحق ثم كيفرون به ليكونوا في ربيعة لم يزلوا في انهم اذ ظنوا انهم على الحق ادعوا الى ما بين لهم باطلة
 فجمعوا في ذلك على ما قيل في القضية ان بعضهم كانوا يقولون لبعضنا بعضا في اول امره حتى نزل من الرزق
 ثم اكفروا به في آخر امره فيقولون لنا انهم هم ورخصهم من ربه فيقول لهم انا وجدنا في المودة نعمت
 وبصفتهم فحسنا انه ذلك فامرنا به ثم فعلنا فاذ ذلك لو كان نعمته ولاصفته فوجعنا من ربه وكفرنا
 حتى يرجعوا جميعا من ربه وكان ذلك في كذب في الاخر من ربه واطلع الله تعالى عليه على ما اسير والمصير
 على ما اطلق له حجة له حجة عليهم فذلك في الاخبار عن سرهم وخلة ذلك انما لا ندري وما السبب الذي
 كان منهم العقول فاما كان ولكه بيان ان ذلك كان منهم اسرا اطلع الله تعالى بنبه فكون حجة له على
 رسالته ورجع اليهم ايضا عن كل نوع التكيل والتزويج شان رسول الله صلى الله عليه وسلم بما بينك عليهم
 سترهم فيفضحون عند من راوا سترهم وسقطوا استهوا الله اعلم **وقال طائفة** **وقال طائفة** **وقال طائفة**
 من دينهم • يحتمل وجوها ولا تفرق في السيرة على الحقيقة لا المربع دينكم وان اعطيتهم لعينهم انما هم
 ويحتمل ولا تؤمنوا الا بما بين دينكم فها نحن كرايا على قوله وقالت طائفة من أهل الكتاب
 بالذي انزل على الذين آمنوا وجعلنا لهم آياتهم في الآخرة فاعلموا ان الله على كل شيء قدير
 اي لا تصدقوا في الظاهر الا بالبين المرئى على الحق فتتبعكم بالذي فعلتم لعلهم انما أهل الكتاب في انهم
 اعلم مشايخهم لم يردوا انهم لم يكن الا على الوجه الذي كان في كتابنا من كبرنا من كبرنا من كبرنا من كبرنا
 كما تتكلم القول ليكوننا في قلوبهم انكاره وتكذيبه ويحتمل ولا تؤمنوا الا بالبين من دينهم
 من اولئك الذين لا يجمع دينكم على المنع والرجوع من صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم بما بينه وبينهم والتبدل
 وتقول **وقال طائفة** **وقال طائفة** **وقال طائفة** • يحتمل وجهين احدهما البيان ان لسان المؤمنين انما هو
 الحق وكل ما فيه الكفر عنه ضو بليس وموت • قال في يحتمل ان يكون ما الذي دعا الله بما اوضح وانما
 لا الذي دعا الله الى الحق فحق **وقال طائفة** **وقال طائفة** **وقال طائفة** • يحتمل ان يكون قوله ان يؤخذ
 صله قوله ولا تؤمنوا الا بالبين من دينكم ويكون بناء على المبدأ والمقدور والتاخير وان يكون في قوله
 ان يؤخذ في المبدأ ان يؤخذ في دينكم وتعدى كان يقول بعضهم لبعض ولا تؤمنوا الا بالبين من دينكم فانه ان يؤخذ
 احد ميل ما اوتيتهم من الكتاب والحج ولا تغشوا الى الهدى من قبلهم قالوا ذلك حسنا وبغيا منهم فامرهم
 بان يقول قلنا الهدى من الله وهو دينه او انما هو ما دعا الله فيكون هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم
 للمؤمنين ان يؤخذ في دينهم من اوتيتهم من قبل الله او من قبل ما اهل الاسلام من الحج
 التي توضع ان الحق في ايديكم ويحتمل ان يكون ان يؤخذ من اهدى من قبل الله او من قبل ما اهل الاسلام من الحج
 لا اياهم • ان حجة فيهم من كل اهدى الى حجة وعقلية لانهم في الاخوان من لسان وخبرته
 والله اعلم **وقال طائفة** **وقال طائفة** **وقال طائفة** • يحتمل ان يرجع الى قوله ولا تؤمنوا الا بالبين من دينكم
 يحتمل ان يرجع الى قوله ولا تؤمنوا الا بالبين من دينكم فانه ان يؤخذ من اهدى من قبل الله او من قبل ما اهل الاسلام من الحج
 التساوي يحتمل ان يرجع الى قوله ولا تؤمنوا الا بالبين من دينكم فانه ان يؤخذ من اهدى من قبل الله او من قبل ما اهل الاسلام من الحج

